مقدمة المترجم

١ – مؤلف هذا الكتاب، **جوناثان كلر**، واحد من ألمع المشتغلين فى زمننا هذا بالمنطقة المشتركة بين اللغة والأدب، وعلى وجه الخصوص بما يسمى علم العلامات (السيميوطيقا Semiotics)؛ وكتابه الشامل الموحى، المسمى «اقتفاء أثر العلامات[1] The Persuit of Signs»، دليل واضح على هذا الاهتمام. ولأن عالم اللغة السويسرى **فرديناند دى سوسير** يعزى إليه التبشير بهذا العلم، وتحديد آفاقه المبدئية، فقد انصرفت عناية **كلر** إلى جهود هذا العالم وإضافاته الحاسمة فى المجالين اللغوى والسيميوطيقى على السواء. ومن هنا كان هذا الكتاب.

وعلى الرغم من أن الكتاب يحمل اسم «**فرديناند دى سوسير**» عنوانًا له، بما يوحى أنه سيرة خاصة لهذا الرجل، تتوازن فيها قصة حياته مع أعماله ومنجزاته من حيث الأهمية، فإن الواقع العلمى يعلن شيئًا خلاف هذا، على نحو يوحى بأن هذا العنوان أحرى أن يظلم مضمون الكتاب من أن يدل عليه دلالة حقيقية. ذلك بأن سيرة حياة **سوسير** الخاصة لم تشغل من الكتاب إلا حيزًا محدودًا للغاية، نظرًا لأن هذه السيرة كانت عادية وبسيطة وليس فيها مواقف أو أحداث درامية لها خطرها. أما سائر الكتاب (إن لم نضم إليه جزءًا مما ورد فى السيرة كذلك) فقد خصص لنشاط **سوسير** العلمى، وعلى وجه الخصوص فى ميدانى علم اللغة الحديث والسيميوطيقا، على نحو ما اشتملت عليهما محاضراته التى جُمعت وطبعت فى كتاب بعد وفاته (على نحو ما سيتضح وشيكًا). ولهذا السبب آثرنا أن نضيف إلى عنوان الكتاب فى هذه الترجمة عنوانًا جانبيًا يبرز المضمون الحقيقى للكتاب.

٢ – يبدأ المؤلف هذا الكتاب بتصدير يخص به هذه الطبعة المراجعة من الكتاب، التى فضلنا اختيارها للترجمة، ويذكر فيه أن صلة العالم السويسرى **دى سوسير**، الذى

هو موضوع الدراسة، بما جرى الاتفاق على تسميته **عصر ما بعد البنيوية**، هى صلة جديرة بالاهتمام، وأنه سيعالجها بصفة مبدئية من خلال وصف تفكيره نفسه، دون محاولة تتبع تأثيره لدى كثير من مفكرى السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن.

ولا شك فى أن وصف تفكير **سوسير** نفسه تكون له حقًا أهمية أولى فى كتاب يؤلف عنه، ولكن هذا التفكير يزداد وضوحًا من جهة، وتتحدد أبعاده – الإيجابية والسلبية على حد سواء – من جهة أخرى، بالوقوف كذلك على ما نشأ فيما بعد من أفكار نتيجة للاحتكاك بهذا التفكير: إلى أى مدى كان لهذا التفكير نفوذ وتأثير على مضى الزمن، منذ أن صار متاحًا على المستوى العالمى؟ وفى أى المجالات أو الحقول المعرفية كان هذا التأثير؟ وما الذى طرأ عليه من تغيير أو تحوير؟

وقد أشار المؤلف نفسه فى هذا الصدد إلى الناقد الإنجليزى المعاصر **تيرى إيجلتون**، وكيف أنه استغل المبدأ السوسيرى الذى يجعل المعنى نتيجة لاختلاف كل علامة عن سائر العلامات، كما يرى فى العلامة نفسها نسيجًا قد يكون لا نهائيًا من الاختلافات، وكيف أنه اتخذ من هذا المبدأ أداة لنقد البنيوية، وكأنه بهذا المبدأ السوسيرى يحاول هدم البنيوية التى تدين لسوسير نفسه.

كذلك لم يفت المؤلف أن يشير إلى أن هذا المبدأ كان أحد الأسس التى قام عليها تفكير مرحلة ما بعد البنيوية؛ وهى إشارة صحيحة إذا نحن أخذنا فى الحسبان مثلاً تأثير هذا المبدأ فى توليد مفهوم الاختلاف المرجأ differance عند الفيلسوف الناقد الفرنسى المعاصر **جاك ديريدا** فى تلك المرحلة.

ومع ذلك سوف يتضح أن الإشارات التى أوردها المؤلف من هذا النوع قد تكون كافية لدى قارئ ملم بأطراف القضايا التى طرحها الفكر اللغوى والنقدى الحديث والمعاصر، ولكنها لن تكون كذلك لدى قارىء محدود الإلمام بهذه القضايا. ومع أنها فى صورتها المختزلة هذه قد تكون مغرية للقارىء بالتوسع فى قراءته لتحصيل المعرفة اللازمة

فقد رأينا - تيسيراً على القارئ في الوقت الراهن - أن نضيف هنا أحياناً بعض المعلومات التي تجعل الصورة أكثر وضوحاً فيما يتعلق ببعض الجوانب التأصيلية من جهة، وبعض وجوه التأثير السوسيري في المراحل التطورية المختلفة في الفكر الغربي المعاصر من جهة أخرى.

٣ - وفي مقدمة الكتاب يحدثنا المؤلف عن دور سوسير في تأسيس العلوم اللسانية الحديثة، وتنظيم الدراسة المنهجية للغة وللغات، واشتراكه مع إميل دوركايم، مؤسس علم الاجتماع الحديث، وسيجموند فرويد، مؤسس علم النفس التحليلي، في القول بضرورة دراسة الأشياء والأحداث، لا في حدودها الذاتية الصرف، بل في إطار ما تحمله من معنى لدى أفراد المجتمع؛ فالحقيقة المادية لعناصر الوجود شيء، والحقيقة الاجتماعية التي تشكل العرف والسلوك الاجتماعي وتتشكل بهما شيء آخر.

من هنا رأى هؤلاء العلماء الثلاثة أن دراسة السلوك البشري ينبغي أن تركز على وظائف الأحداث في المجتمع، وأن تعنى بتناول الحقائق الاجتماعية (لا حقائق الأشياء في ذاتها) على أساس أنها تشكل جانباً من نظام من الأعراف والقيم، وأن تضرب صفحاً عن محاولة تتبع الأسباب التاريخية للأحداث المفردة. وهم بذلك كانوا يتحرَّوْن الوصول إلى النظام الكامن الذي يحكم الأشياء، دون اكتراث للأسباب التي أدت إليها.

وفي المقدمة يذكر المؤلف كذلك أن **سوسير** قد أعان - من خلال منهجه الخاص - على ظهور السيميوطيقا إلى الوجود، وهي «العلم العام للعلامات ونظم العلامات»، كما ساعد على ظهور البنيوية؛ وهي تيار من تيارات البحث المحدثة، كان له شأن في ميدان العلوم اللسانية والأنثروبولوجيا والنقد الأدبي، إن لم نذكر العلوم الاجتماعية والنفسية كذلك. وجدير بالذكر أن **سوسير** نفسه قد أطلق على هذا العلم اسم «السيميولوجيا Semiology»، في حين أطلق عليه بولر Buhler اسم «السيماتولوجيا»[٢]. ولم يكتب لمصطلح **بولر** الانتشار. أما مصطلح السيميولوجيا

فقد راج فى أوربا، فى الوقت الذى راج فيه مصطلح السيميوطيقا فى امريكا. وفى زمننا الراهن ربما كان مصطلح السيميوطيقا هو الأشيع بصفة عامة.

هل يقول هذان المصطلحان شيئًا واحداً أو الشيء نفسه؟ هذا ما يغلب على اعتقاد كثيرين. وهو على نحو ما اعتقاد صحيح، ومع ذلك فإن المنشأ المختلف لهما جعل بينهما بعض الاختلاف، وإن كان ذلك على مستوى الإجراء والمنهج وليس على مستوى الدلالة – على نحو ما سيتضح فى موضعه.

وفى إطار الحديث عن موقع سوسير من تطور الفكر الحديث فى القرن العشرين ودوره فى هذا التطور يمضى المؤلف فيسجل جانباً من فعالية التفكير السوسيرى بالغة الأهمية، يتمثل فى طريقته فى الوصول إلى حقائق الأشياء من خلال منظور يحدد ما بين بعضها وبعض من علاقات. وفى هذا التوجه تتمثل الاستراتيجية العامة للفكر الحداثى إجمالاً، حيث يتجه التفكير إلى دراسة العلاقات بين الأشياء وليس إلى دراسة الأشياء ذاتها، على أساس أن حقائق الأشياء إنما تتحدد فى ضوء هذه العلاقات وعلى أساس منها.

وأخيراً ينبهنا المؤلف إلى أن سوسير فى دراسته للغة قد ركز على مشكلات بالغة الأهمية فيما يتعلق بطرق التفكير الحديثة فى الكائن البشرى، «وعلى وجه الخصوص فى العلاقة الحميمة بين اللغة والعقل». فالكائن البشرى هو الذى يشكل بفكره الأشياء ويفرق بين بعضها وبعض، وينظمها فى أنساق لكى يصبح لها معنى. وهو ينتهى من ذلك إلى أن هذا الطراز من التفكير هو الذى مكن سوسير من إنجاز إضافاته القيمة فى مبادين العلوم اللسانية والعلوم الاجتماعية والسيميوطيقا والبنيوية والتفكير الحداثى، وانه بذلك قد أصبح «شخصية أصلية فى التاريخ العقلى الحديث».

٤ – وعلى هذا الأساس وضع المؤلف لكتابه هذا خطة تقوم على العودة مع سوسير إلى المبادئ الأولى، واقتفاء أثر منطقه فى التفكير فى مشكلات اللغة؛ فى طبيعة العناصر اللغوية، وطبيعة العلامة، مستهدفًا بذلك الوقوف على نظريته العامة.

ومع أن المؤلف قد حقق الإطار البحثي الذى رسم حدوده لهذا الكتاب على هذا النحو فإنه تظل هناك بعض الفجوات التى تركها قاصداً من أجل الوفاء بموضوعه فى هذه الحدود، ولكى يظل الاهتمام مركزاً على فكر **سوسير** نفسه فى الدرجة الأولى من حيث إنه هو موضوع الدراسة.

من أجل هذا رأينا أن نضيف فى مقدمتنا هذه ما يمكن أن يجعل الصورة أكثر وضوحاً لدى القارئ العربى، ما دام تأثير فكر **سوسير** مازال ممتداً حتى اليوم، وما دمنا فى منطقتنا العربية لم نوظف هذا الفكر التوظيف الكامل على مستوى الدرس اللغوى، فضلاً عن الدراسات الاجتماعية والإنسانية الأخرى. ومن ثم ينبغى أن يفهم أن هذه الإضافات لا تعنى قصور الكتاب فى ذاته من بعض النواحى، وإلا فإن مؤلفه – **جوناثان كلر** – من أعرف الناس بموضوعه؛ وكتابه المنوه به فى صدر هذا الكلام دليل على هذا. ومن هنا فإننا سنرجع إليه كذلك فى بعض هذه الإضافات.

٥ – وفى سبيل استكشاف المؤلف لأبعاد نظرية **سوسير** من خلال كتابه الذى لم يكتبه ولكنه جمع بعد وفاته من سلاسل المحاضرات التى ألقاها على طلبته بين عامى ١٩٠٧ و١٩١١ فى جامعة **جنيف** ونشر بعنوان «دروس فى علم اللغة العام» – رأى أن يبدأ معه من المبادئ الأولى، ويرى كيف يتواءم عمله مع تاريخ العلوم اللسانية فى الماضى، وكيف يواجه الحاضر والمستقبل، إضافة إلى العلم الذى دفع إليه **سوسير** بالضرورة، والذى توسم قيامه، ألا وهو علم العلامات العام ونظم العلامات (السيميوطيقا). ثم تكون متابعة المؤلف لما كان من تأثير للعلوم اللسانية لديه، ولعلم السيميوطيقا الذى لم يبدأ فى التشكل على نحو واضح إلا بعد وفاته بعدة سنين. وأخيراً تكون للمؤلف وقفة عند المسائل التى «كثيراً ما أسئ فهمها أو أهمل شأنها لأنها لم تظفر فى **الدروس** بصياغة كاملة».

٦ – ويخصص المؤلف الفصل الأول من كتابه لدراسة تنشعب شعبتين، شعبة تتجه إلى

سوسير نفسه، فتلم بسيرة حياته العلمية، حيث يُبرز المؤلف تلك المصادفة التى جعلت مولده فى عام ١٨٥٧ بعد سنة من مولد **فرويد**، وقبل سنة من مولد **دوركايم**، وكأنه قدر لهؤلاء الثلاثة أن يكون كل منهم أبا لحقل معرفى جديد، وإن جمعت بينهم ملامح مشتركة فى منطق تفكيرهم، وفى الغايات العلمية القصوى التى استهدفوها.

وهنا فى وسعنا أن نضيف أنه من المسلم به على مستوى العالم أن **سوسير** يعد أبا لحركة «البنيوية الفوقية» Superstructuralism(٣). وتقوم نظرية البنيوية الفوقية على أساس مفهوم «اللسان» langue على نحو ما قدمه **سوسير** لأول مرة. «لقد عد **سوسير** نفسه عالماً وذهب إلى أن الحقيقة الواقعية للكلام parole – مثلاً – ينبغى أن تكون لها الأسبقية على خاصية الكتابة المتصفة بالمثالية. ولكنه ذهب فى الوقت نفسه إلى أن «اللسان» ينبغى أن يكون له الأولوية على الكلام؛ أى أن نظام اللغة بعامة ينبغى أن يكون له الأسبقية على مجمل الملفوظات الفعلية التى تم النطق بها على الإطلاق. وهذه قضية بالغة الغرابة من منظور العلوم الطبيعية، حيث تكون الحقائق المادية الثابتة هى الشاهد الوحيد الصحيح. ولكن الحقائق المادية الثابتة على نحو ما أدركها **سوسير** ليست كافية لشرح اللغة بوصفها لساناً، أى بوصفها دالة وحاملة للمعلومة»(٤).

وهنا يستعين **هارلاند** على شرح الفكرة بالرجوع إلى لعبة الشطرنج أيضًا التى عول عليها **سوسير** فى شرح جوانب من نظريته. والمعول عليه هنا هو الشبه بين اللغة وهذه اللعبة؛ فأيما راغب فى ممارسة هذه اللعبة لابد أن يعرف مجموع الحركات التى تتردد فى كل مباراة، وأن يعرف أنه فى حالة لعب المباراة تتم عملية اختيار لكل حركة يقوم بها من بين قائمة كبيرة من الاحتمالات. ومن ثم «فإن دراسة الشطرنج دراسة سليمة توجب على المرء أن ينظر إلى النظام المتزامن الذى يكمن ضمنا وراء كل حركة فى كل لحظة من لحظات المباراة. وهذا النظام سابق على أى حركة فعلية – على الأقل – من حيث إن

اللاعب يتحتم عليه أن يكون قد استوعبه قبل أن يتمكن حتى من البدء فى اللعب. والأمر نفسه يحدث فى حالة اللغة، فنظام «اللسان» يسبق «أى عملية تلفظ فعلية – على الأقل فى حدود أن المتكلم يتحتم عليه أن يكون قد استوعبه قبل أن يتمكن حتى من البدء فى الكلام»(٥)، فهذا النظام يستخفى وراء كل كلمة ننطق بها فى كل لحظة.

أما الشعبة الثانية من الدراسة فى هذا الفصل فتتجه إلى كتاب **الدروس**. وفيما يتعلق بهذا الكتاب يقوم **كلر** بدور المحقق فى كيفية تجميعه من سلاسل المحاضرات، وفى الدور الذى قام به شارل بالى Ch. Bally وألبرت زيشيهاى Albert Sechehaye، زميلا **سوسير** فى جامعة جنيف، فى ترتيب هذا الكتاب وإعطائه صيغته النهائية من المصادر المختلفة التى كانت متاحة لهما. ولم يكن يجرى فى تقديرهما أن هذا الكتاب سيكون له أكبر الشأن فيما أحدثه **سوسير** من تأثير، وما أحرزه من شهرة.

٧ – ثم يبدأ الفصل الثانى الذى خصصه المؤلف لنظرية اللغة عند **سوسير**، فيقف على اللغة البشرية ليقرر أنها «ظاهرة بالغة التعقيد والتنوع»، وأن «أى فعل كلامى مفرد يتضمن قدراً غير عادى من العناصر، ومن ثم يمكن تأمله من منظورات مختلفة بل متعارضة». وعند ذاك يتعين على عالم اللغة أن يتساءل عن طبيعة الشىء الذى يحاول وصفه: «إلى أى شىء على وجه الخصوص ينظر المرء، أو عن أى شىء يبحث؟ وفى إيجاز: ما اللغة؟».

وحين يطرح **سوسير** هذا السؤال يبدو كأنه – أى هذا السؤال – يطرح للمرة الأولى، وكان **سوسير** يرى أن كل ما تم قبله من دراسات للغة لم يكن على الطريق الصحيح، لا من حيث وضوح طبيعة الظاهرة (اللغة) موضوع الدراسة، ولا من حيث اختيار المنهج الملائم لهذه الدراسة.

وإجابة **سوسير** عن هذا السؤال تذهب إلى أن اللغة نظام من العلامات، وأن الأصوات لا تعد لغة «إلا عندما تعبر عن الأفكار أو تنقلها، وإلا فهى مجرد أصوات. ولكى تعبر

الأصوات عن الأفكار أو تنقلها ينبغي لها أن تكون جزءا من نظام من الأعراف يربط بين الأصوات والأفكار».

والواقع أن تصور الصوت والفكر مندمجين هو تصور طرأ في ميدان البحث اللغوي على يد سوسير. وهنا يهمنا أن نشير إلى حقيقة أنه «قبل سوسير جرى التقليد على النظر إلى اللغة على أساس أنها صوت مادي من جهة، وفكرة عقلية من جهة أخرى. والصوت المادي ماثل في عالم الأشياء الموضوعية، والفكرة العقلية قائمة في داخل عقول الأفراد الذاتية. لكن الدال signifier عند سوسير – في حدود معالجته إياه في (اللسان) – ليس حدثا يقع داخل العقول الذاتية الفردية، ولكنه... حقيقة اجتماعية سابقة الوجود، وموجودة على الدوام. وفي مجال (اللسان) تتهاوى حقًّا الثنائية التقليدية بين الأشياء المادية والأفكار الذاتية»(٦).

ولكي تكون الأصوات معبرة عن الأفكار أو ناقلة لها «ينبغي لها أن تكون جزءا من نظام من العلامات». والصوت اللغوي المعبر علامة تجمع بين عنصرين في وقت واحد: دال، ومدلول signified، ومن هنا تصبح العلامة عند سوسير هي الحقيقة الجوهرية للغة.

٨ – والخاصة المميزة للعلامة إجمالاً، ومنها العلامة اللغوية، هي أنها اعتباطية arbitrary؛ فالاتحاد بين الدال والمدلول، اللذين يشكلان كل علامة، إنما يتم بصورة اعتباطية. ولكن ماذا يعني سوسير باعتباطية العلامة، ومن ثم بالطبيعة الاعتباطية للغة؟ وقبل هذا يحق لنا أن نطرح السؤال الآخر: ما الذي يربط إذن بين الدال والمدلول؟

والجواب عن هذا السؤال الأخير، من خلال فكر سوسير، يقول إنه العرف الاجتماعي؛ فاللغة هي قبل كل شيء حقيقة اجتماعية، وهذه الحقيقة هي التي تنشيء العلاقة بين دال معين ومدلول بعينه؛ وهي لذلك علاقة اعتباطية، كان يمكن أن تحل

محلها أى علاقة أخرى. ومع ذلك فهناك دائمًا فرد يتكلم ويستخدم هذا الدال وغيره من الدوال فى كلامه، فكيف يتيسر له ذلك؟ كيف يتمكن من الربط بينه وبين المدلول؟ يقول **إيستهوب** إنه «من خلال منظور حقيقة الخطاب الاجتماعية تكف الرابطة بين الدال والمدلول عن أن تكون اعتباطية، ولكنها لا تكف مطلقًا عن أن تكون اعتباطية لدى الذات (المتكلم)»(٧).

أما فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الأول الخاص باعتباطية اللغة فيذهب **سوسير** إلى أنه ليس هناك سبب جوهرى يفسر لنا لماذا كان أحد الدوال أحرى من غيره من الدوال أن يرتبط بالصورة الذهنية (أى المدلول) للكلب مثلاً فى كلمة «كلب»؛ فقد كان من الممكن أن تكون أى كلمة أخرى (مثل «قبش»، أو «رسع»، أو «فهت»، أو ما أشبه) دالة على الصورة الذهنية للكلب.

وهنا يتساءل المؤلف: أليس لهذه القاعدة من استثناء؟

والواقع أنه إلى جانب ما ذكرنا من أن هذه العلاقة لا تكون من المنظور الاجتماعى اعتباطية، حيث إنها تشكل عرفًا من أعراف المجتمع، يشير المؤلف إلى حالات العلامات التى تقوم على أساس المحاكاة الصوتية (مثل كلمة هَدهد أو كلمة ثرثر، أو كلمة قطم.... إلخ - إذا أردنا مثالاً من اللسان العربى)، وإلى حالات خاصة يمكن فيها أن تتقلص الاعتباطية ويكون هناك مبرر لاستخدام علامة بعينها للدلالة على معنى ما، كما هو الشأن فى استخدامنا لصيغة «الآلة الكاتبة»؛ فالدالان: «الآلة»، و«الكاتبة»، يرتبطان فى معنييهما الخاصين بالنسقين الصوتيين المكونين لهما بمدلولهما، أى «بفكرة «الآلة الكاتبة». ولكن المؤلف يسمى هذا تبريراً ثانويًا، لأنه يتعلق بهذه الصيغة التى جمعت بين الكلمتين وليس بكل كلمة منهما على حدة، حيث ينطبق فى هذه الحالة مبدأ الاعتباطية. ومن ثم فإن اللغات المختلفة «تتخذ من العلامات الاعتباطية عناصر أساسية» لها، ثم إنها بعد ذلك «تشكل من هذه العلامات عبارات (يكون معناها

مرتبطًا بمعانى الألفاظ المفردة مجتمعة)».

وفى التصورات السابقة على سوسير كانت اللغة تتكون من دوال اختيرت بصورة اعتباطية لتدل على تصورات ذهنية قائمة من قبل فى الذهن. ولكن سوسير يوجه النقد من عدة جوانب إلى هذا التصور، عرضها المؤلف عرضًا وافيًا ومقنعًا، منتهيًا إلى الفكرة الجوهرية الخاصة بالمدلولات لدى سوسير، التى تعد تغيراً حاسمًا فى تصور اللغة، كما أنها سيكون لها شأنها على نحو ما فى عصر ما بعد البنيوية؛ ألا وهى الفكرة القائلة إن المدلولات ليست تصورات ذهنية سابقة فى الوجود على الدوال، ولكنها « تصورات متغيرة وطارئة، تختلف من حالة من حالات اللغة إلى أخرى. ولما لم يكن هناك سبب ملح يجعل أحد التصورات الذهنية أولى من غيره بأن يلحق بدال بعينه، لم يكن هناك - لذلك - خاصية ملازمة ينبغى للتصور الذهنى الاحتفاظ بها من أجل أن يعد مدلولاً لهذا الدال ».

٩ - والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: بماذا يتحدد الدال والمدلول؟ هناك وصفان مبدئيان يعدان مداراً لتفكير سوسير فى الدال والمدلول هما التعالق والتخالف.

أما فيما يتصل بمفهوم « التعالق » فإن سوسير يضمنه شرحه لوضع الدال والمدلول فى اللغة؛ فعنده أن أية لغة تنتج مجموعة مختلفة من الدوال، كما أنها تنتج مجموعة مختلفة من المدلولات، وأنها « تقيم علاقة اعتباطية » بين ما تختاره من مجموعة الدوال ومجموعة المدلولات، فتنظم العالم بهذه الطريقة الاعتباطية فى تصورات ذهنية، وتصنفه فى كيانات مختلفة. وهذه التصورات أو هذه الكيانات لا تقف مستقلاً بعضها عن بعض، ولكنها بمثابة « أفراد فى نظام، تحدد عن طريق علاقاتها بالأفراد الآخرين فى هذا النظام ». وعلى هذا فإن كل دال لا يتحدد إلا من خلال علاقته بالدوال الأخرى؛ وكذلك الشأن فى كل مدلول. وفى العناصر المستخدمة فى لعبة الشطرنج تتجلى هذه الحقيقة أنصع ما تكون؛ فكل قطعة منها تتحدد من خلال علاقتها بالقطع الأخرى؛

وهى لا تحصل على دلالتها إلا من خلال هذه العلاقة.

وأما «التخالف» فإنه مفهوم مكمل لمفهوم التعالق فى وصف الدال والمدلول أو تحديدهما. ذلك بأن العلاقة التى تدخل فيها الدوال والمدلولات بعضها مع بعض ليست علاقة تطابق بل هى علاقة تخالف، فكل تصور ذهنى أو كل مدلول لا يمكن شرحه إلا فى ضوء اختلافه عن التصورات أو المدلولات الأخرى («جدول الماء» مثلاً لا يمكن تحديده إلا فى ضوء علاقة الاختلاف بينه وبين النهر، وبينه وبين الترعة. وكذلك الشأن فى الألوان؛ فلا يمكن تحديد اللون البنى مثلاً إلا فى ضوء علاقته بكل لون من ألوان الطيف واختلافه عن كل منها فى الوقت نفسه؛ وهكذا..). وفى هذا المستوى يكشف **سوسير** عن حقيقة أن الدوال والمدلولات فى أى لغة تختلف فيما بينها، وتختلف مجتمعة عنها فى أى لغة أخرى. وهى «لا تحدد بصورة إيجابية عن طريق محتواها، بل تحدد سلبيًا عن طريق علاقاتها بمفردات أخرى فى النظام. وأدق خاصية لها هى أنها تمثل ما لا يمثله غيرها».

وهنا يذكرنا **هارلاند** بأن «محاولة التفكير فى اللغة وفقًا لنظام بعينه قد دفع بعلماء اللغة المتأخرين إلى صياغة جديدة لمبدأ التفرقة أو المخالفة بين الأشياء. وعلى يد **جاكبسون** تمت أول خطوة متقدمة حاسمة، وذلك فى ميدان علم الأصوات (الفونولوجيا)، عندما تحول عن دراسة الصوتمات (الفونيمات phonemes) بوصفها أضأل عناصر الصوت. والجديد فى نموذج جاكبسون هو تسليمه بإمكانية نطق عنصرين فى زمن واحد؛ وهو ما أنكره **سوسير**. ذلك بأن التفرقة السوسيرية بين الصوتمات، شأنها شأن التفرقة السوسيرية بين معانى الكلمات، كانت مستوية ومنبسطة مثل الشبكة. ولكن **جاكبسون** يكشف فى الصوتم عن تعددية متزامنة للملامح الفارقة، ويجرد من الصوت المباشر البسيط مركبًا من المستويات المضمرة. ومن ثم لم يعد الحرف «p» أو الحرف «k» أو الحرف «t» شبيها بالنغمة الموسيقية المفردة، بل صار شبيها بالنغمات

المتآلفة »[٨].

وتفضي نظرية **جاكبسون** في الفونيمات إلى أن كل صوتم يتداخل في بعض خصائصه مع صوتمات أخرى، ولكنه يختلف من ناحية ما عن كل صوتم آخر في الابجدية الصوتية. وقد نقل **هيلمسليف** Hjelmslev هذه النظرية من مستوى الصوتم إلى مستوى اللفظ؛ فهو يذهب إلى أن « معنى الكلمة المفرد ينجلي عن عدد من العناصر الدلالية. ومن ثم لم تعد التفرقة بين معاني الكلمة مسألة حدود مطلقة بسيطة، ولكنها مسألة الاشتراك في بعض المستويات والاختلاف في بعضها »[٩].

وهكذا اختلف كل من **جاكبسون وهيلمسليف** عن **سوسير** في فهمهما للعلاقة بين العناصر اللغوية والفروق المميزة بينها، سواء على مستوى الصوت المفرد أو اللفظة المفردة؛ فهي عند **سوسير** الاشتراك في حدود وهمية تفصل بين العنصر والعنصر، كما هو الوضع في نسج الشبكة، حيث تتجاور الوحدات (الفجوات) المشكلة للبنية، في حين أنها عند **جاكبسون وهيلمسليف** لا تعرف الحدود القاطعة، ولكنها تتداخل فتتوافق في أشياء وتختلف في أشياء. وقد كشف **جاكبسون** عن اثني عشر مستوى اساسيًا يتحقق فيها هذا الاشتراك وهذا الاختلاف.

وينتهي بنا هذا النقاش كله إلى مسألة اكدها **سوسير** وكان في ذلك على حق، مؤداها أن العنصر اللغوي صيغة form اكثر منه مادة substance، وأن العلاقات التي أفردته عن العناصر الاخرى هي المحددة له.

١٠ – ثم يأتي الكلام عن الركن الثاني في نظرية **سوسير** اللغوية، وهو الخاص باللسان والكلام وما بينهما من فروق جوهرية.

والواقع أن التفريق بين اللسان والكلام يعد نتيجة منطقية لطبيعة العلاقة الاعتباطية ولمشكلة التماثل في علم اللغة. وبدهي أن اللسان غير اللغة language؛ لان اللسان لغة بعينها من بين لغات العالم، كاللسان الإنجليزي، واللسان الفرنسي، واللسان العربي (في

بعض الحالات قد نجد من يترخص فيطلق على كل لسان من هذه الألسن صفة اللغة، فيقال اللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية، واللغة العربية... إلخ.) والتفرقة هنا بين اللسان والكلام هى تفرقة بين الكلام واللسان الذى ينتمى إليه هذا الكلام. وهكذا فإن «اللسان هو نظام لغة ما، أى اللغة بوصفها نظامًا من الصيغ؛ فى حين أن الكلام هو الحديث الفعلى، أى الأفعال الكلامية التى تسمح بها اللغة. واللسان هو ما يتمثله الأفراد عندما يتعلمون لغة ما، أى أنه جملة من الصيغ، أو - كما يقول **سوسير** - «ذخيرة رسبتها الممارسة الكلامية لدى متكلمين ينتمون إلى الجماعة نفسها، ونظام نحوى قائم فى عقل كل متكلم لتلبية كل المقاصد والأغراض». أما الكلام فهو «جانب الإنجاز العملى للغة». وأخيرًا فإن المتكلم يختار «عناصر من النظام اللغوى ويجمع بينها، ويمنح هذه الصيغ مظهرًا صوتيًا عيانيًا ونفسيًا بوصفها أصواتًا ومعانى». وفى وسعنا أن نضيف هنا أن اللغة «هى الشرط اللازم لكى يكون الكلام مفهومًا؛ أى أنها نوع من النظام المنطقى الواقع خلفه (أى خلف هذا الكلام)، الذى يمنح الكلام العارض والمتغير اطرادًا جوهريًا»(١٠).

على أنه إذا كان من الضرورى للمتكلم أن يكون ملمًّا بنظام اللسان الذى يتكلم به حتى يتمكن من الكلام فإن المستمع إليه لا يقل حاجة إلى الإلمام بهذا النظام حتى يتمكن من فهم المتكلم. وهكذا يتكلم كل فرد فى المجتمع ويستمع إلى الآخرين يتكلمون؛ ولكن هذا النشاط الفردى لم يكن ليكون ذا جدوى ما لم يستند أساسًا -وعلى نحو ضمنى - إلى هذا النظام الجامع لكل الكلام، والواقع وراء كل كلام؛ ألا وهو نظام اللسان. فاللسان هو النظام الاجتماعى الذى تؤول إليه كل ممارساتنا الكلامية الفردية؛ فهو الأرضية المشتركة بين أفراد المجتمع قاطبة. ويستشهد **هارلاند** هنا بما أكده **سوسير** عندما ذهب إلى أن اللسان «هو الجانب الاجتماعى للكلام، القائم خارج نطاق الفرد الذى لا يستطيع قط أن يبتكره أو يعدل فيه بنفسه؛ فهو لا يتحقق إلا بفضل نوع من التعاقد الذى يحمل توقيع جمهور الناس»(١١).

وفى هذا السياق يقدم **هارلاند** ملاحظة طريفة يقول فيها إن اللسان بما هو عقد اجتماعى لا تتاح لأحد الأفراد قط الفرصة لأن ينتقده قبل أن يوقع عليه، ويضيف «إن الفرد فى وسعه أن يرفض ألوانا بعينها من المعرفة، يعلمه المجتمع إياها صراحة، وفى وسعه أن يطرح جانبا ألوانا بعينها من المعتقدات التى يفرضها عليه المجتمع قسرا، ولكنه قبل على الدوام الكلمات والمعانى التى عن طريقها نقلت إليه تلك المعارف والمعتقدات»(١٢).

ولم يكن هذا التمييز بين اللسان والكلام والإصرار عليه عملا مجانيا، ولكنه يتصل بتمييز آخر وثيق الصلة بالدراسات اللغوية الحديثة، كما أنه يحقق النقلة الجوهرية التى حدثت فى هذه الدراسات على يد **سوسير**، والتى تحققت كذلك على يدى معاصريه **فرويد ودوركايم** فى ميدان علم النفس التحليلى وميدان علم الاجتماع على التوالى؛ وهى النقلة التى جعلت ما هو جماعى أصلا وما هو فردى فرعا – على نقيض ما كان سائداً فى مجال التفكير فى هذه الحقول المعرفية.

وقد أفضى التمييز بين اللسان والكلام إلى نتائج مهمة خارج نطاق اللغة، فاستُغل هذا التمييز بصورة مباشرة، أو استغلت الصورة التجريدية له، حيث صار اللسان مؤشراً إلى فكرة المؤسسة التى تقوم بالضرورة على أساس جملة من النظم، وصار الكلام مؤشراً إلى السلوك الفردى، فأصبح التمييز عندئذ تمييزاً «بين المؤسسة والواقعة»؛ أى بين النظام الأساسى الذى يسمح بقيام أنماط مختلفة من السلوك، والأمثلة الفعلية لهذا السلوك. وقد أرجأ المؤلف الحديث عن الحقول المعرفية الأخرى التى امتدت إليها فكرة اللسان إلى الفصل الرابع عند مناقشته لعلم العلامات (السيميوطيقا) الذى توسم **سوسير** قيامه، وعند ذاك سيتضح لنا ما يمكن أن نضيفه إليه فى هذا المجال.

ولكن بالإضافة إلى ذلك يذكرنا **لارين** بحقيقة أن كل تغير فى اللغة إنما يتم من خلال الكلام، وأن البنيوية تعكس هذه العلاقة؛ فاللغة تصبح شرطا فى الكلام؛ ومن ثم تحل

القاعدة الصماء فى نظام منطقى محل أولية الممارسة»(١٣).

ومن هذا يتضح أن هذه العلاقة بين اللغة (أى اللسان) بما هى نظام منطقى، والكلام بما هو ممارسة، تمثل الفكرة المحورية فى الألسنية البنيوية، ومن ثم فى كل تفكير بنيوى. وعلى هذا النحو كان إسهام **سوسير** فى تأسيس التفكير البنيوى. ومع ذلك فسيكون لسوسير دوره كذلك فى التفكير المميز لمرحلة ما بعد البنوية post -structuralism – على نحو ما سنعرف فيما بعد.

وهنا يحق لنا أن نذكر أيضًا امتداد تأثير تلك التفرقة بين اللسان والكلام إلى مجال التفكير فى الأدب، وعلى الخصوص إلى ما يسمى نظرية الأدب، وعلى الأخص لدى واحد من أبرز النقاد الجدد هو **رينيه ولك**. تحدثنا إليزابيث فرويند E. Freund عن هذا فتقول:

> **إن العمل الفنى نظام من العلامات، أو بنية من العلامات مكتملة ومكتفية بذاتها، تؤدى غرضا جماليا خاصا. ويحدد ولك القصيدة الحقة، مقتفيا أثر الفيلسوف البولندى رومان إنجاردن، بأنها بنية مركبة من طبقات لمعايير أو محددات ضمنية (التشكيلات الصوتية، والبنيات النحوية، وعناصر المعنى، إلخ.) لا تتحقق أو تتجسد إلا بصورة جزئية وغير مكتملة فى تجربة قرائها الكثيرين الفعلية. وهذه التفرقة بين الوجود الفعلى للقصيدة (وهو ما كان يمكن أن يسميه تيت Tate(١٤) «الميتافيزيقى») وتحققاته أو «تعيناته» concretization المختلفة فى عقول قرائه تتطابق - كما يقول - مع تفرقة سوسير بين اللسان والكلام، أو بين نظام اللغة وفعل الكلام الفردى...(١٥).**

ومعنى هذا أن القصيدة فى كينونتها الخاصة تناظر اللسان فى ثنائية اللسان/ الكلام، وتعيناتها المختلفة لدى القراء المختلفين تناظر الكلام. وعلى أساس من هذا التناظر

أو التطابق يمكن تحليل العمل الشعرى.

وعلى أساس من هذه الثنائية كذلك قامت محاولة لفهم الإيديولوجيا وتحديد موقعها من الخطاب. يقول لارين:

تمدنا التفرقة بين اللغة والكلام بمجالين يمكن استبدالهما بهما للتعبير عن مستويين فى أى خطاب أو أى نظام للعلامات، هما المحتوى الظاهر والمحتوى الباطن. فالمحتوى الظاهر يماثل الكلام، فى حين يماثل المحتوى الباطن البنية الأساسية للخطاب. ويمكن القول بأن هذه البنية الكامنة معادلة للإيديولوجيا. ومعنى هذا أن الإيديولوجيا تشكل نوعًا من البنية الخبيئة فى كل خطاب، بحيث يمكن نقلها واستقبالها مغلفة فى شكل خارجى. ومن هنا يصعب على المخاطب أن يلاحظ هذه البنية الإيديولوجية(١٦).

١١ – ومن النتائج التى رتبها **سوسير** على الطبيعة الاعتباطية للعلامة تمييزه الصارم بين الدراسة الوصفية التزامنية synchronic للغة والدراسة التاريخية التعاقبية diachronic لها، حيث تكون الأولى دراسة لنظام اللغة فى وضع معين أو زمن بعينه، وتكون الثانية دراسة لها فى تطورها عبر الزمن. وقد منح **سوسير** الأولية للدراسة الوصفية، لا لأنه يجهل تاريخية اللغة، ولكن لأن العلامة بما هى كينونة تعالقية لا تنشأ العلاقات بينها وبين العلامات الأخرى أو تتحدد إلا فى زمن بعينه، وأن هذه العلاقات قد تُعدل ويتكرر تعديلها من زمن إلى آخر. وحيث إن اللغة برمتها معرضة دائما للتغير، كانت دراسة لغة ما أحرى أن تكون وصفية منها تاريخية. فالحقائق التاريخية أو التعاقبية غير ملائمة لتحليل اللسان، بل إن **سوسير** يرى أن دمج الحقائق التاريخية فى شرح النظام المعاصر فى أى لغة سيكون عملية تشويه وتزييف للحقائق. وأيضًا فإن أى وضع تاريخى هو فى حقيقته علاقة تزامنية، أو – كما يقول المؤلف – «إن التماثل التاريخى يعتمد على سلسلة

من التماثلات التزامنية». وإذا كانت الصيغ اللغوية تنطوى على جوانب تاريخية وأخرى تزامنية فمن أجل هذا حرص سوسير على الفصل بينها، «لأنها حقائق تختلف فى نظامها كما تختلف فى شروط وجودها.. حيث إن التغير التاريخى ينشأ خارج النظام اللغوى»، ثم إن التغير ينشأ فى حيز الكلام لا اللسان.

وهذا التمييز بين التزامنية والتعاقبية يعود فيرتبط بثنائية اللسان/ الكلام على نحو يؤكد بنيوية التفكير فى الحالين. يقول لارين:

لما كان نظام اللغة هو أساس الكلام الفعلى، ترتب على هذا نتيجة منطقية تؤكد أهمية التزامن فى مقابل التعاقب. ومن شأن النظام القائم على العلاقات الثابتة أن يؤكد الجوانب التزامنية فى بنيته، فى حين أن الكلام العارض، الذى يتكون من سلسلة متصلة من عمليات التنظيم الخاصة، من شأنه أن يؤكد الجوانب التعاقبية. ومن هنا نشأت الألسنية بوصفها علم التزامن، حيث إنها كانت تهتم أساسا بالبنية الأساسية للغة. أما التعاقب فقد حدد بوصفه نوعا من الظواهر الفرعية، يعتمد على التزامن. وكما يقول ريكور: «إن التعاقب لا يفهم إلا عن طريق المقارنة بين أوضاع النظم السابقة والنظم اللاحقة». إن التعاقب يفهم على أساس أنه تغير فى التزامن(١٧).

فالتزامن يتعلق بالبنيات الأساسية الراهنة؛ فإذا حدث خلل أو تغير فى هذه البنيات فعندئذ يبدأ التاريخ. وهذا ما يتحقق على مستوى الظاهرة اللغوية، بل على مستوى كل ألوان النشاط الاجتماعى والثقافى، حيث يعتمد النسق التعاقبى (التاريخى) للظاهرة اللغوية مثلا على النسق التزامنى، أى البنيوى. وللنَّسق التاريخى قوانينه، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النسق البنيوى. لكن ألسنية سوسير اتجهت إلى التركيز أساسا على «القوانين البنيوية»؛ وهى القوانين التى سماها شاف Schaff قوانين المعايشة co-existential(١٨)؛ لأن هذه القوانين تركز على كيفية ترتيب الأشياء وفقا لنظام

بعينه وليس على الأسباب التى أوجدتها. وهذا ما سبق أن قرره **سوسير** فى نظريته فى العلامة حين أكد أنها اعتباطية وغير مبررة. وكان شأن اللغة فى هذا شأن العلامة الدالة. ومن ثم عنيت السنية سوسير بدراسة بنية اللغة فى تزامنيتها وليس فى تاريخيتها.

وكما أن ثنائية اللسان / الكلام كان لها صدى بل تأثير فى ميدان التفكير الأدبى - على نحو ما ذكرنا آنفا - فكذلك كان لثنائية التزامن / التعاقب تأثيرها فى مجال نظرية الأدب. لقد ترددت **إليزابيث فروبند** فى قبول الفصل بين النظام (التزامنية synchronicity) والتاريخ (التعاقبية diachronicity)، ورأت أنه فصل اعتباطى. ومع ذلك فقد أفاد **ولك** من هذا الفصل فى تعريفه للعمل الفنى، حيث أصبح هذا العمل ينطوى على الجانبين معا: جانب البنية الأساسية غير الزمنية، وجانب البعد الحيوى (الدينامى) للتاريخانية historicity والتغير[١٩]، أو لنقل فى إيجاز بسيط إنه ينطوى على الثابت والمتغير.

١٢ - وفى المركز من نظرية اللغة عند **سوسير** تستقر حقيقة أن «اللغة صيغة وليست مادة» - على نحو ما مر بنا. فهى فى جوهرها نظام من القيم التى تتبادل العلاقات فيما بين بعضها وبعض؛ وتحليل أى لغة لابد أن يتحرى الكشف عن هذا النظام القائم على التقابلات والاختلافات الوظيفية.

وفى هذا السياق يرى المؤلف أن المشكلة التى يلح **سوسير** عليها هى مشكلة المماثلة فى اللغة، التى لا يمكن تحقيقها إلا على أساس التمييز بين الاختلافات غير الوظيفية (أى غير اللغوية، أو التى لا تؤثر فى صميم النظام اللغوى) والاختلافات الوظيفية. فإذا تمت المماثلة بين العلاقات والتعارضات التى تحدد الدال كما تحدد المدلولات، أمكن الوصول إلى الكينونات الثابتة، أو ما نسميه العلامات اللغوية، وإن كان هذا الثبات نسبيا، حيث ترتبط شبكة الاختلافات التى تخرج منها هذه الكينونات بالنظام اللغوى فى مرحلة بعينها من حياة اللغة.

وهنا ينبهنا المؤلف إلى أن الحديث عن العلامة اللغوية لا ينسحب على الألفاظ فحسب، بل يتعلق بالقدر نفسه – في منظور **سوسير** – بالحقائق النحوية، حيث ترتبط هذه وتلك بحقيقة العلامات التي «تمثل أشياء متمايزة كل التمايز»، وأن ما يشكل الحقائق النحوية هو كذلك وجوه الاختلاف بين العلامات. ومن خلال تحليل التعارض في اللغة الألمانية بين كلمة Nacht (ليلة) وكلمة Nächte (ليال)، أي بين المفرد والجمع، تتأكد فكرة التماثل بين العنصر اللغوي والحقيقة النحوية. ذلك بأن التعارض بينهما هو ما يحمل المعنى النحوي.

ووقوفنا على هذا التعارض يمكننا – كما يقول **سوسير** – من أن نسأل عن العناصر التي يشتمل عليها هذا التعارض: «هل هي ماثلة في هذين اللفظين فحسب، أو في جملة الألفاظ المماثلة، أو في الحرف / a/ والحرف / ä/، أو في كل صيغ المفرد وصيغ الجمع؟ وهكذا». وعلي هذا الأساس أصبح دارس لغة ما مطالبا بالوقوف على علاقات التعارض وعلاقات التماثل على السواء.

ومن خلال الوقوف على علاقات الاختلاف وعلاقات التماثل يستكشف المرء عندئذ نمطين أساسيين من العلاقات: علاقات التعارض «التي تنتج ألفاظا تتمايز» ويحل بعضها محل بعض، وعلاقات الترابط بين العناصر اللغوية، التي تصنع سياقا. ويسمي **سوسير** النمط الأول من هذه العلاقات بالعلاقات الترابطية، وهي ما عرف فيما بعد باسم العلاقات الاستبدالية Paradigmatic. أما النمط الثاني فيسمي العلاقات السياقية Syntagmatic. والنمط الأول يتعلق بالتعارضات القائمة بين العناصر التي يمكن أن يحل الواحد منها محل الآخر؛ والثاني يتعلق بالعلاقات «بين العناصر التي يمكن أن تنتظم في سياق». ويذهب سوسير إلى «أن النظام اللغوي في جملته يمكن إيجازه وشرحه في إطار نظرية العلاقات السياقية والاستبدالية، وأن كل الوقائع التزامنية بهذا المعنى تتماثل تماثلا جوهريا. وربما كان هذا أوضح تأكيد لما يمكن أن يسمى النظرة البنيوية إلى اللغة».

إن أى كلام منضبط أو دال فى أى لغة إنما يشتمل على هذين المحورين: السياقى والاستبدالى، حيث يتقاطعان من أجل إنتاج المعنى؛ ذلك المعنى الذى يعلن عنه المحور السياقى آخر الأمر. وكان من الممكن أن يتقاطعا فى موضع آخر فينتجا معنى آخر، وهكذا. ويمكننا التمثيل لهذه العلاقة على النحو الآتى:

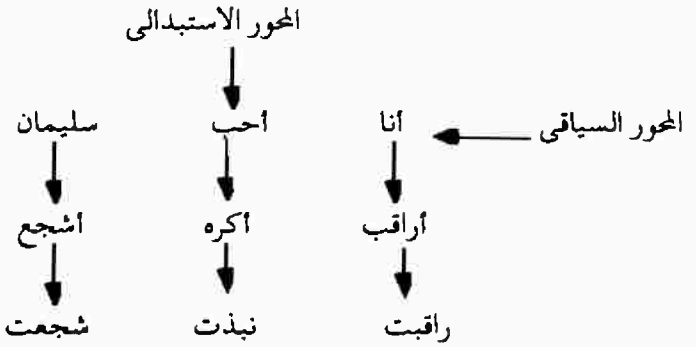

فاستبدال كلمة أخرى من الصف الثانى أو الثالث بكلمة «أحب» ينشىء لدينا جملة جديدة ومعنى مغايرا. وهكذا الشأن مع سائر الكلمات، ومع كل الكلمات المحتمل وقوعها على المحور الرأسى. وهذا أوضح دليل على أن المحورين يعتمد الواحد منهما على الآخر. ومع ذلك «يطابق **سوسير** بين سلسلة المحور الأفقى والخطاب نفسه، فى حين يلاحظ أن كل كلمة فى الخطاب سوف تستدعى فى الذهن لا شعوريا (الكلمة الفرنسية هى inconsciemment) جملة من الكلمات الأخرى التى تقع في أسفل محور الاستبدال، فى «مستودع داخلي» من «العلاقات الترابطية». وينحى **سوسير** هذه الكلمات فى حسم، على أساس أنها خارج حدود الخطاب؛ أى خارج حدود الخطاب المتلاحم... وهذا التمييز بين السياقى والاستبدالى، وما استتبعه من تعارض بين ما هو خطاب متلاحم وما ليس كذلك، أصبح من الأسس التي أكد **لا كان** بناء عليها أن تطور الذاتية لا يمكن أن يحدث إلا فى علاقتها بالخطاب، وأن انشطارها إلى شعور ولا شعور هو أثر للخطاب... وفى سلسلة الدال (أى السلسلة السياقية) «يلح» المعنى على

الحضور فى الموضوع ومن أجل الموضوع. ولكن تلاحم الموضوع فى أى لحظة بعينها يعتمد على «سائر» اللغة ولا ينفصل عنها (وهذا هو ما صنفه **سوسير** على أنه «خارج الخطاب»)[٢٠]. ووفقًا لأفكار **لا كان** إجمالا يعتمد حضور المعنى فى السلسلة السياقية بالضرورة على غياب **الآخر**، أى على غياب سائر اللغة، عن هذه السلسلة السياقية.

١٣ – وقد عول **سوسير** كثيرا فى نظريته فى اللغة على مبدأ مؤداه ان تحليل لغة ما إنما هو تحليل لحقائق اجتماعية. وهذا لا يغير مطلقا من حقيقة أن اللغة فى أساسها هى نظام من العلاقات. والمسألة تتعلق دائمًا بوجوه الاختلاف التى يجد فيها جمهور المتكلمين المعنى. فإذا ظهر اختلاف له معناه لدى أبناء ثقافة بعينها كان معنى هذا أن هناك علامة ما ينبغى تحليلها. فى اللغة الإنجليزية مثلا «تختلف جملة **جون يحب مارى** من حيث المعنى عن جملة «**مارى تحب جون**». والاختلاف هنا راجع إلى اختلاف نظام الكلمات فى الحالين. واختلاف هذا النظام هو ما يعد علامة، أى «واقعة اجتماعية»؛ وهذا هو المعول عليه. أما الاختلاف فى طريقة نطق هذه العبارة من شخص إلى آخر فليس له أى تأثير على المعنى، لانه يمثل واقعة مادية صرفا وليست واقعة اجتماعية. ومن هنا أصبحت نظم الاعراف الاجتماعية أساسية فى أى تحليل لغوى، حيث صارت اللغة ينظر إليها «بوصفها نظاما من القيم التى أقرها المجتمع، لا بوصفها مجموعة من العناصر المحددة ماديا». وفى هذا السياق يذكرنا **هارلاند** بلا جدوى الاعتراض على الطريقة التى يتم بها الربط فى لغة ما بين دال بعينه ومدلول عليه؛ وذلك لأن العلاقة بينهما هى على الدوام – إلا فى حالات نادرة من المحاكاة الصوتية Onomatopoeia – غير مبررة وغير ملائمة. ومن هنا كان على من يستخدم هذه اللغة أن يتقبلها على ما هى عليه، وأن يسلم باعتباطيتها (أى بأنها كان من الممكن أن تكون على خلاف ما هى عليه). ثم ينهى هذه الملاحظة الجوهرية بقوله: «فى عبارة واحدة أقول إن اللغة عرفية

Conventional»[٢١].

١٤ – وينقلنا الفصل الثالث من الكتاب إلى ما يمكن أن نسميه إطار ما حول النظرية السوسيرية فى اللغة، حيث يتجه المؤلف إلى تعرف أوضاع الدرس اللغوى لدى علماء اللغة السابقين على **سوسير**، ثم إلى علاقة هذه النظرية بالتيارات الفكرية خارج نطاق العقل اللغوى، وأخيرا إلى تأثير **سوسير** فى علماء اللغة المحدثين، وفى حقول العلوم الإنسانية المختلفة على السواء، ثم الوقوف أخيرا على استبصاراته الجوهرية المتعلقة بدراسة السلوك الإنسانى والمسائل الاجتماعية.

وفيما يتصل بعلم اللغة قبل **سوسير** كان الغالب على التفكير فى القرنين السابع عشر والثامن عشر أن علم اللغة «سيلقي الضوء على طبيعة الفكر الإنسانى وطبيعة العقل نفسه». وقد حدد السؤال عن طبيعة التفكير أسلوبين فى تناول اللغة، أولهما خاص بالقرن السابع عشر، وفيه «ينظر إلى اللغة على أنها وصف دقيق للتفكير أو صورة له». وقد كان من نتيجة هذا الأسلوب فى التناول أن غلب «الشرح العقلى لأجزاء الكلام وللاشكال النحوية»، ومن ثم أنتج علماء اللغة نحوا منطقيا لا يأبه بعنصر الزمن، أو لنقل إنه يقوم بمعزل عن الزمن. أما الأسلوب الثانى فقد تمثل لدى علماء القرن الثامن عشر، الذين أزعجهم غياب البعد الزمنى فى ذلك النحو المنطقى، ورأوا أن فهم المرء لظاهرة التفكير لن يكفى فيه هذا الضرب من النحو؛ إذ «يقتضى هذا الفهم معرفة الأفكار، كيف تتولد من الأحاسيس وكيف تنمو. وأفضى ذلك كله إلى ضرورة الاهتمام بأصل اللغة، ومحاولة شرح العلامات والأفكار المجردة عن طريق تخيل أصولها فى الإيحاءوالحركة والشعور». وفى إطار هذا النوع من الاهتمام «أفضت الرغبة فى دراسة آلية عمل العقل من خلال اللغة إلى البحث في الجذور البدائية، أى العناصر الأساسية التى تكمن محتفظة بمعناها فى قلب كل العلاقات التى تطورت عنها منذئذ».

وقد أفضت عملية التقصى التاريخى لجذور الكلمات وما تولد منها عبر الزمن مرتبطًا فى أساسه بمعانى هذه الجذور إلى أن اعتمدت دراسة اللغة مبدأ التمثيل من جهة، وتبرير العلامات اللغوية التى تولدت عن هذه الجذور من جهة أخرى. ومن هنا لم ينظر إلى الكلمات المستخدمة فى اللغة على أنها اعتباطية، بل على أنها تستند إلى أساس معقول؛ وأن الشبه بينها وبين العلامة الأولية (أى الجذر) يبرر وجودها.

ولم يكن هذا المنحى التاريخى فى فهم العلامة اللغوية سوى ضرب من القصص الخيالى الشارح، ولكنه كان خطوة على طريق الدراسة التاريخية التطورية للغة. وعلى أساس من المفاهيم الطبيعية، التى مثلتها تلك الجذور اللغوية، تم الربط بين اللغة والعقل فى هذا القرن كذلك.

أما القرن التاسع عشرفقد فصلت الدراسات اللغوية فيه بين العقل واللغة، وتحولت عن المنهج اللغوى الفلسفى فى القرن الثامن عشر وما يتعلق به من اتجاهات إلى التصنيفات العقلية، واستبدلت به المنهج التاريخى الاستدلالى، الذى راح يتوخى الحقائق الوضعية، وينشد الأدلة، ويركز على الوصف الشارح. ومن ثم انصرف اهتمامه عن الكلمة بوصفها علامة أو تمثيلا، إلى دراستها بوصفها صيغة تقارن بصيغ أخرى لاكتشاف وجوه الشبه والروابط التاريخية التى تجمع بينها.

أما **سوسير** فإنه حين أدرك أن شيئا ما قد فات الدراسة اللغوية فى القرن التاسع عشر، راح يستعيد من القرن الثامن عشر فكرة العلامة اللغوية، ولكنه - على خلاف علماء هذا القرن - رأى أن «العلامات لا تتشكل إلا من خلال علاقاتها بعلامات أخرى». كذلك عاد **سوسير** إلى مسألة العلاقة بين اللغة والعقل، ولكن على أساس مختلف كذلك (على نحو ما أوردنا فى الفقرة رقم ٧ من هذه المقدمة). ويمكننا هنا استئناف مناقشة هذه القضية الجوهرية على نحو ما شرحها **سوسير** نفسه.

ولنبدأ بما يقرره **سوسير** بصفة مبدئية من أنه «ليس للأفكار وجود سابق، كما أنه

ليس هناك شيء واضح قبل ظهور اللغة»[٢٢]. وهذا التقرير بالغ الأهمية؛ لأنه ينفى أسبقية الفكر على اللغة من جهة، ودخول أى صوت فى منطقة الوضوح قبل اقترانه بالفكر فى اللغة من جهة أخرى. فالصوت - من منظور سوسير - لا يقل إبهاما عن التفكير فى هذه الحالة. والدور المميز للغة فيما يتعلق بالتفكير ليس خلق وسائل صوتية مادية للتعبير عن الأفكار، ولكنه القيام بالربط بين الفكر والصوت. وفى هذه الحالة لاتمنح الأفكار شكلا ماديًا، كما أن الأصوات لا تتحول إلى كينونات عقلية. وعندئذ تحدد اللغة عناصرها فى أثناء تشكلها بين كتلتين لا شكل لهما. ويشبه سوسير هذه العملية بحالة هبوب الريح على سطح ساكن من الماء؛ فإذا ما اختلف الضغط الجوى تكسر سطح الماء وانقسم فى شكل موجات؛ فهذه الموجات تشبه اتحاد الفكر بالمادة الصوتية. وعلى هذا النحو تثبت الفكرة فى الصوت، ويصبح الصوت علامة على الفكرة. وهما بهذا يترابطان، وارتباطهما ينتج صيغة لا مادة[٢٣]؛ وهى الحقيقة التى تكرر ورودها لدى سوسير.

١٥ - رأى سوسير أن علماء اللغة لم يشرعوا فى وضع أساس الدراسة الصحيحة للغة، إلا حوالى عام ١٨٧٠. وقد أسهم هو نفسه - على نحو ما يشرح المؤلف- فى هذا التوجه الذى قاده علماء فقه اللغة الجدد.

وقد كان من أبرز ما تحقق على أيدى هؤلاء العلماء إهمالهم المسألة الخاصة بفكرة التمثيل فى اللغة، ثم افتراضهم أن علم اللغة «لابد أن يقوم على أساس الاستمرارية التاريخية، وأنه لابد أن يحلل التطور التاريخى». وهذا ما تشكك سوسير فى جدواه، على أساس أن «المنظور التعاقبى (التاريخى) يمنع المرء من أن يطرح الأسئلة التى قد تفضى إلى الوصف التزامنى الوثيق الصلة بالموضوع».

لكن الشخصية التى كان لها تأثير جوهرى فى فكر سوسير هى شخصية مفكر فرنسى فى القرن التاسع عشر هو هيبوليت تين، الذى نال شهرة عالمية واسعة بوصفه رائدا من رواد المنهج العلمى الحديث فى دراسة الأدب ونقده، فقد أصدر فى عام ١٨٧٠

كتابا بعنوان «عن الذكاء»، أعيد طبعه مرات فى إبان حياة **سوسير** نفسه، واشتمل هذا الكتاب – كما ينقل المؤلف عن **هانز آرسليف** – «على كل عناصر نظرية العلامات عند **سوسير**»، وعلى مبدأ القياس الذى يقرر **سوسير** بمقتضاه العلاقة المتبادلة بين الواقعة المادية والواقعة العقلية. هذا سوى ما استعاده **تين** من أفكار **كوندياك** التى ساعدت على حث **سوسير** على العودة إلى موضوع العلامة، وعلى إدراك أهمية فكرة التمثيل – وليس التاريخ – فى بناء النظام المعرفى.

وإذا كان القرنان الثامن عشر والتاسع عشر قد تركزت الدراسة فيهما على اللغة إطلاقا فإن **سوسير** رأى أن الوقوف على المشكلات الخاصة بلغة مفردة بعينها أهم من تناول المسائل المتعلقة باللغة عموما، على أساس أن فهم اللغة فى مستواها التجريدى يصبح أيسر من خلال الفهم السابق عليها فى أنظمتها المفردة المتعينة. ومن هنا كان تركيز **سوسير** على دراسة «اللسان»، أى دراسة لغة ما «بوصفها نظامًا من الصيغ التى تحدد الواحدة منها الأخرى».

وهكذا لم تكن علاقة **سوسير** بجهود سابقيه من علماء اللغة والمفكرين بعامة خلال القرون الثلاثة الماضية علاقة قائمة على الرفض المطلق، أو القبول المطلق؛ فقد أفاد **سوسير** من كل الأفكار التى تدعم رؤيته الخاصة بقدر ما وجه النقد إلى الأفكار التى لم ير لها جدوى حقيقية فى فهم الظاهرة اللغوية فى أبعادها المختلفة وتكوينها المعقد.

وقد سبقت الإشارة إلى التوافق التاريخى بين مولد **سوسير وفرويد ودوركايم**، وريادة كل منهم لحقل معرفى حديث. وهذا ما جعل المؤلف يفرد جزءا كبيرا من هذا الفصل للحديث عن دور هؤلاء الثلاثة فى «تثوير العلوم الاجتماعية عن طريق ابتكار سياق معرفى (إبستمولوجى) جديد». وفى هذا تتمثل حداثتهم.

وإذا كانت الفلسفة الوضعية فى القرن التاسع عشر قد أنكرت حقيقة المجتمع ولم تر فيه سوى جُمَّاع لنشاط الأفراد ومدركاتهم الذاتية، وكانت الفلسفة المثالية المتاخمة لها

فى ذلك القرن قد رأت فى المجتمع مجرد تجليات عارضة للعقل، فقد سلم هؤلاء الثلاثة بأن هناك حقيقة اجتماعية واقعية، وأن «المعانى المتصلة بالأشياء والأفعال فى المجتمع، والمميزة بين هذه الأشياء والأفعال»، تمثل حقيقة أصلية، أى بوصفها وقائع تحتاج إلى شرح. ولما كانت المعانى نتاجا اجتماعيا وجب أن يقوم الشرح على أسس اجتماعية».

وفى جوهر هذا الشرح تستقر حقيقة أن المرء لكى يفهم التجربة الفردية يلزمه دراسة «المعايير الاجتماعية التى تجعل هذه التجربة ممكنة». ومن هنا كانت أهمية دراسة اللسان؛ لأنه يمثل الظاهرة الاجتماعية فى أنه هو الذى يجعل التجربة الفردية (تجربة الكلام) ممكنة. وهكذا يكون الشأن فى كل فعل بوصفه تجليا لمنظومة أساسية من صورة الحياة.

وربما اتهم هذا الأسلوب فى الشرح بأنه قائم على فكرة العلاقة السببية بين المؤثر (الإطار العام الاجتماعى) والمتأثر (الحالة الفردية)؛ ولكن هذا الفهم لا يطرد فى كل الحالات. وفى حالة اللغة لا يحاول علم اللغة «شرح السبب فى أن فردا ما نطق بنسق من العبارات فى لحظة بعينها، ولكنه يبين السبب فى أن هذا النسق من العبارات قد صار له ما يحمل من شكل ومعنى عن طريق ربطه بنظام اللغة». وواضح أن هذا الأسلوب فى الشرح يتجنب التعويل على المنظور التاريخى ويعتمد المنظور التزامنى. وفى المنظور التزامنى تقف مجموعة الأعراف المتبادلة بين الناس لتشكل الظاهرة الاجتماعية والظاهرة اللغوية على السواء. وهنا تصبح الذات بنية تصورية تشكلها منظومات الأعراف التى تحكم المجتمع وتجاوز الذاتَ نفسها.

١٦ – ولما كان **سوسير** قد أصبح معروفا بوصفه مؤسس علم اللغة الحديث فقد رأى المؤلف – وهو على حق – ضرورة النظر فى بعض الأمور التى أثارها للوقوف على ما حققه من تقدم، ولمعرفة المواضع التى ثبت قصور نظريته فى معالجتها.

وقد بدأ ذلك بالحديث عما كان **لسوسير** من تأثير على علم اللغة الحديث فرأى أن

ذلك قد تحقق من وجهين: الأول أنه جعل المهمة المنوطة بعلم اللغة فى تحليلها بوصفها «منظومة من الوحدات والعلاقات»، تتطلب تحديد هذه الوحدات وتحديد العلاقات التى تربط بينها والقواعد التى تحكم هذا الترابط. وهذا الأثر هو ما قامت عليه المدارس الرئيسة فى علم اللغة البنيوى الحديث. والوجه الآخر يتمثل فى بعض المفاهيم التى لم تكن أصيلة بمعنى الكلمة عند **سوسير**، ولكنه حاول ترويجها، كالتمييز بين اللسان والكلام، والفصل بين المنظورات التزامنية والتعاقبية، والنظرية التى ترى فى اللغة نظامًا من العلاقات السياقية والعلاقات الاستبدالية.

وفيما يتعلق بمشكلة اللسان والكلام التى لفت **سوسير** النظر إليها، يمكن القول إنها صارت مجالا لجدل واسع النطاق على يديه ومن بعده. وقد توسل **سوسير** بجملة من المعايير لتحديد الفارق بين اللسان والكلام. فى المعيار الأول نظر **سوسير** إلى اللسان على أنه نظام تجريدى وشكلى إجمالى، وإلى كل ما يتعلق بالتجسيد الصوتى على أنه ينتمى إلى الكلام، على أساس أن نظام اللسان لن يتأثر فى جوهره بأى تغيير يطرأ على طريقة النطق. ولكن المعيار الثانى يراجع هذه الفكرة، فحقيقة أن الحرف / b / يختلف عن الحرف / p / «هى حقيقة تتعلق بالنظام اللغوى» (أى باللسان) بحيث لا يمكن للمتكلمين بالإنجليزية إلا أن يلتزموا هذا الفارق . ثم يأتى المعيار الثالث ليسلم ببعض الملامح الصوتية فى اللسان، «مادامت وجوه الاختلاف بين النبرات وصور النطق تحمل واقعا نفسيا لدى المتكلمين بلغة ما».

وقد مضى المؤلف فاستعرض هذه الفروق فى صياغة العالم اللغوى **هيلمسليف** وما أضافته هذه الصياغة من إضاءة لتفرقة **سوسير**، ثم عرج على مدرسة **براغ** أو حلقة **براغ** اللغوية وما أخذت به من نظرية **هيلمسليف**، وما قدمه أحد أعضائها وهو **رومان جاكبسون** من ملامح فارقة بين اللسان والكلام، وكيف أن بعض تعارضاته الثنائية التى أقام عليها التفرقة كانت من قبيل الصائت فى مقابل الصامت؛ ولم تكن تفرقة تجريدية صرفا، بل كانت كذلك معايير للتحقق المادى أو الصوتى.... الخ.

هذا على مستوى العناصر اللغوية، أما على مستوى التركيب اللغوى فقد نظر **سوسير** إلى الجمل على أساس أنها «نتاج للاختيار الفردى، ومن ثم فإنه يتناولها بوصفها أمثلة على الكلام أحرى منها كينونات لسانية. ومع ذلك فإنه يعود ليقول إنه على مستوى التركيبات «ليست هناك حدود قاطعة بين حقائق اللسان التى هى أمثلة للاستعمال الجمعى، وحقائق الكلام التى تعتمد على الاختيار الحر لدى الفرد». وقد أخذ المؤلف عليه ذلك الخطأ فى التفريق بين الجمل ذاتها يوصفها صيغا نحوية والملفوظات التى تتحقق الجمل عن طريقها فى التكلم.

وقد خرج **ناعوم تشومسكى**، عالم اللغة المعاصر فى أمريكا، من هذا المأزق بأن استبدل باللسان والكلام مفهوميه الخاصين: الكفاءة competence والأداء performance، جاعلاً الكفاءة «هى منظومة القواعد الكامنة التى يجيد المتكلم استخدامها»، على ألا يختلط هذا بشرح الأداء الفعلى للكلام. وإذا كانت هذه المنظومة قادرة على شرح صياغة الجملة، فإنها تكون كذلك قادرة على شرح إبداعية الفرد المتكلم. وذلك راجع إلى حقيقة ما قال به تشومسكى من أن جملة محدودة من القواعد قادرة على أن «تولد صورا من الوصف البنيوى لعدد غير محدود من الجمل».

ثم تأتى مشكلة التفرقة بين التزامنى والتعاقبى؛ فقد كانت أقل التفرقات وضوحا فى الفهم، وأقلها ظفرا بالبحث من قبَل خلفاء **سوسير** – وفقا لما يقرره المؤلف. وهى من أجل ذلك لم تظفر فى المناقشات التى تداولتها بالحسم. وربما حاول بعضهم التغلب على هذه الصعوبة، وذلك بالنظر إلى النظام التزامنى «على أنه يشتمل فى أى لحظة على عناصر تعاقبية». ولم يكن **سوسير** ينكر أن اللغة فى أى لحظة تنطوى بداهة على نظام مستقر وعلى وجه من التطور؛ فهى فى كل لحظة مؤسسة فى الحاضر ونتاج للماضى».

ومن جهة أخرى أصر علماء مدرسة براغ على أن «التغير اللغوى لا يحدث بطريقة عشوائية ولكنه يحدث أساسا وفقا لنظام».

١٧ – وينهى المؤلف هذا الفصل بالحديث عن العلاقات فى النظام اللغوى، وفيه يذكر ما أكده **سوسير** فى هذا المجال من أن «اللغة نظام من الاختلافات، تحدد فيه العناصر تحديداً كليا من خلال علاقاتها بعضها مع بعض»، ويعقب عليه بأنه من الصعب تحليل لغة ما بوصفها منظومة من العلاقات لاغير، وأن علماء اللغة لذلك «كانوا أكثر توفيقا فى تفحصهم لأنماط بعينها من العلاقات، أو لمجاميع محصورة من العلاقات، منهم فى معالجتهم للغة ما فى كليتها بوصفها منظومة تعالقية (أى قائمة على العلاقات) صرفا». والعلاقات التى احتلت المركز من اهتمام علماء اللغة هى العلاقات السياقية والعلاقات الاستبدالية، وإن كان اختلافهم حول طبيعة العلاقات السياقية وطرق تحديدها قد أفضى إلى وجوه من الاختلاف بين نظريات الوصف النحوى لديهم. إلى أن جاء تشومسكى بنحوه التوليدى التحويلى فتراجعت أهمية هذه العلاقات وتلك.

ولا يقل عن هذا أهمية ما كان من موقف علماء اللغة بعد **سوسير** من العلم الذى بشر به؛ علم العلامات ونظم العلامات؛ فقد أهمل علماء اللغة نصيحة **سوسير** فى ضرورة دراسة ما هو مشترك بين اللغة والنظم الأخرى التى هى من النمط نفسه من أجل الكشف عن «الطبيعة الحقة للنظام اللغوى».

إن ما أكده **سوسير** من أن اللغة نظام من العلامات قد أفضى إلى أن صار الأمر لايقتصر على الأقوال المسموعة أو المكتوبة لكى تتحقق اللغة، ولكن الدائرة تتسع لتشمل كل ألوان الممارسات الاجتماعية التى تحمل معنى، وكل الظواهر الثقافية بصفة عامة، التى يمكن أن تعد ألوانا مختلفة من اللغات كذلك.

وهذا الفهم يعد فى الحقيقة نقلة متقدمة فى اتجاه ما كان **ماركس** فى القرن الماضى قد توصل إليه فى شأن العلاقة بين اللغة والوعى، وكيف أن «اللغة هى الوعى فى مستواه العملى»[٢٤]، بما يمكن أن يفهم منه أن أى ممارسة اجتماعية تنطوى على وعى وتحمل – من ثم – معنى بعينه، هى لغة لها كل خصائص اللغة الكلامية.

وعلى هذا الأساس تصبح الممارسات الاجتماعية والثقافية على اختلافها بمثابة لغات من حيث إنها تنطوى - ككل لغة - على نظام من العلامات.

١٨ - ثم يأتى الفصل الرابع والأخير من الكتاب، وهو الفصل الذى انتقل فيه المؤلف إلى الحديث عن السيميوطيقا والتراث **السوسيرى**.

إن اللغة عند **سوسير** «نظام من العلامات»، ولكى نحددها تحديدا دقيقا لابد من اللجوء إلى علم العلامات، أو العلم الذى يختص بدراسة العلامات فى إطار المجتمع؛ فمن هذا العلم سوف نتعلم - كما يقرر **سوسير** - «م تتكون العلامات الأخرى، وأى القوانين يحكمها». وعند ذلك تصبح الألسنية جانبا من هذا العلم العام، تنطبق عليه القوانين العامة التى يكتشفها هذا العلم، وتصبح كل ألوان النشاط الدالة الأخرى كما لو كان كل منها لغة فى ذاته - كما سبقت الإشارة. وتظل دراسة النظام الدال فى اللغة من هذه الوجهة هى المثال الذى ينبغى أن يحتذى فى دراسة النظم الدالة فى المجالات الأخرى، وليس ذلك إلا لأن «الطبيعة الاعتباطية والعرفية التامة للعلامة فى حالة اللغة تتضح بصورة خاصة»، وإن ظلت اللغة آخر الأمر مجرد نظام من النظم السيميوطيقية.

ولما كانت الطبيعة الاعتباطية للعلامة «تقود المرء إلى بيان النظام الخاص بوجوه الاختلاف الوظيفية التى تنشئ العلامات، فكذلك يركز المرء فى حالات أخرى على وجوه الاختلاف المهمة: وهى وجوه الاختلاف والتعارضات التى تحمل معنى».

وهنا ينتقل المؤلف إلى الحديث عن ميدان السيميوطيقا بعد **سوسير**؛ متى وكيف أخذ هذا العلم فى الظهور وفى تكييف مناهج الحقول المعرفية الأخرى.

ويحق لنا هنا - قبل أن نتابع رصده لحياة هذا العلم، أو رصده، على الأصح، لجوانب من حياته بعد **سوسير** - أن نذكر بعض الحقائق المتعلقة بالنشأة ذاتها؛ إذ يبدو أنه ليس من الإنصاف كل الإنصاف أن تعزى نشأة هذا العلم إلى **سوسير** وحده، وإن كانت الظروف قد هيأت لشيوع هذا التصور.

وسنرجع فى استيفاء هذا الجانب إلى المؤلف نفسه، ولكن فى كتابه الآخر الثمين المسمى «اقتفاء أثر العلامة»(٢٥).

١٩ – كان انعقاد المؤتمر الأول للجمعية الدولية للدراسات السيميوطيقية فى **ميلانو** ١٩٧٤ حدثا خطيرا بمعنى الكلمة، حيث شارك فيه ستمائة وخمسون عضوا. وكان معنى هذا أن هذا الحقل المعرفى المسمى السيميوطيقا قد أصبح له شأنه على مستوى العالم فى عدد كبير من المجالات المعرفية التى مثلها ذلك العدد الكبير من المشاركين. وقد صار مألوفا عند ظهور حقل معرفى جديد أن يتجه القائمون عليه إلى تأصيل عملهم بأن يلتمسوا له أصولا تاريخية، وأن يحيلوا إلى بعض العلماء السابقين بوصفهم مرهصين بهذا الحقل الجديد، وذلك من خلال إعادة قراءة أعمالهم من منظور جديد، وتفسيرها فى أضواء وعلى أسس مغايرة. وهذا ما حدث فى ميدان السيميوطيقا (ص١٩–٢٠).

وقد كان من الواضح كذلك أن هذا الحقل المعرفى قد جذب إليه مع مضى الزمن علماء اللغة وعلماء الأنثروبولوجيا ونقاد الأدب وغيرهم من المشتغلين بالعلوم المختلفة، لاسيما العلوم الاجتماعية. ولهذا كان اهتمام **جوناثان كلر** فى كتابه (المذكور آنفا) بتقديم السيميوطيقا من حيث هى حقل معرفى أقل من اهتمامه – كما يقول هو نفسه – بالنظر فى الطريقة التى يكون بها التفكير فى العلامات مؤثرا فى الدراسة المعاصرة فى مجال العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية (ص٢١).

ولا شك أن التفكير فى العلامات قديم، سواء لدى الفلاسفة أو علماء اللغة، ولكن توسم أن يصبح للعلامات علم قائم بذاته، ومنبسط على مساحات عريضة من الحقول المعرفية الأخرى ومؤثر فيها على مستوى التصور ومستوى المنهج على السواء – هذا التوسم لم يحدث إلا فى بدايات القرن العشرين على يدى عالمين أحدهما أمريكى هو **شارلز ساندرز بيرس** Ch. S. Peirce والآخر **سويسرى** هو **فرديناند دى سوسير**.

أما **بيرس** فقد وهب نفسه بكل ما يملك من إخلاص للسيميوطيقا – كما سماها هو

نفسه، وكما سبقت الإشارة – التى هى مؤهلة لأن تكون علم العلوم مادام «الكون أجمع قد تناثرت فيه العلامات، إذا لم يكن مكونا من العلامات على وجه الإطلاق». وإذا كان الكون مكونا من العلامات على وجه الإجمال (وهو يذهب – مثلا – إلى أن الإنسان نفسه علامة)، فإن السؤال ينشأ مباشرة حول أنواع العلامات، وحول الملامح الفارقة بينها. (ص٢٣).

على أن مشروع **بيرس** لم يظفر بمن يتحمسون له، نظرا لبقاء كتاباته عن السيميوطيقا دون نشر؛ ولكن ربما كان الأهم أنها كانت على قدر كبير من الاتساع والتعقيد، ناهيك عن عشرات المصطلحات التى اشتقها لنفسه لتغطية تقسيماته الكثيرة. أما **سوسير** فقد استكشف عالم العلامة من خلال اشتغاله باللغة؛ فاللغة قائمة على أساس نظام من العلامات؛ ومادام الأمر كذلك فقد انتهى إلى أن اللغة ينبغى أن تكون قسما من علم للعلامات هو أوسع نطاقا؛ «علم يتجه إلى دراسة حياة العلامات فى المجتمع... ولكن لما لم يكن هذا العلم قد نشأ بعد فإننا لا نستطيع أن نقول على أى نحو سيكون، ولكن له الحق فى الوجود، ومكانه مضمون مسبقا» (ص٢٢).

على أن هذه الأفكار لم يقدر لها أن تنتشر سريعا؛ ولكن عندما أخذت بعض الحقول المعرفية بمنهجية الألسنية البنيوية صار من الواضح أن السيميولوجيا (على نحو ما سماها **سوسير**، من الكلمة اليونانية semeion ، أى العلامة) التى توقع **سوسير** قيامها فى صورة علم قد بدأت حركتها نحو النماء والتطور.

هكذا اشترك هذان العالمان فى مجال معرفى واحد، توسما فيه قيام علم بعينه اختلفا اختلافا ضئيلا فى تسميته. وهنا يعود السؤال القديم ليبرز: هل لهذا الاختلاف دلالة؟

هنا نجد **كلر** فى كتابه المشار إليه يعقد موازنة بين **سوسير** و**بيرس** فى ميدان السيميوطيقا، يخلص منها إلى أنهما وإن اختلفا فى منطلقهما أحيانا بعض الشىء، وعلى وجه الخصوص فى ربط **سوسير** بين السيميوطيقا واللغة، وسعى **بيرس** إلى إقامة

هذا العلم مستقلا عن حقل اللغة – فإنهما مع ذلك يتكاملان من طرق مختلفة، بل إنهما – فضلا عن هذا – يصلان عرضا إلى نتيجة واحدة وإن بدأ كلاهما من فروض مختلفة.

وهو يمثل لهذا بحديثهما عن طبيعة العلامة، وكيف أنها محكومة بقواعد المجتمع وبالأعراف الاجتماعية السائدة؛ فقد انطلق **سوسير** فى بحثه من المجال اللغوى، متخذا العلامة اللغوية معيارا، منبها إلى أنها تشتمل على علاقة عرفية صرف بين الدال والمدلول، منتهيا إلى أن العلامات جميعا هى على هذا الأساس اعتباطية. هذا فى حين يتجه **بيرس** إلى التمييز بين العلامات الاعتباطية التى يسميها الرموز، ونوعين آخرين من العلامة ليسا اعتباطيين بل لهما تبريرهما، وهما المؤشرات indices والصور الأيقونية. ولكنه فى بحثه للصور الأيقونية ينتهى إلى نتيجة مماثلة لما انتهى إليه موسير. وكان من نتائج هذا أن وقع الاتفاق بين العالمين فى تحديد مهمة هذا العلم الجديد المناطة به بأنها وصف تلك الأعراف القائمة وراء أكثر أشكال السلوك والتمثيل إلفا لدى الناس (ص٢٤).

٢٠ – وقد تابع **كلر** تأثير **سوسير** فى ميدان السيميوطيقا منذ منتصف هذا القرن، حيث أخذ علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الأدب ونقاده وغيرهم منذ ذلك التاريخ فى إدراك كيف أن النموذج الألسنى يمكن أن يعينهم على تبرير ما حاولوا أن يصنعوا فى حقولهم المعرفية الخاصة»، وإدراك أنهم كانوا بذلك يطورون سيميولوجيا **سوسير**. هكذا صنع عالم الأنثروبولوجيا **كلود ليفى شتراوس** فى مقال له بعنوان «التحليل البنيوى للألسنية والأنثروبولوجيا» (١٩٤٦)، كما أثنى فى محاضراته فى **الكوليج دى فرانس** (١٩٦١) على **سوسير** بوصفه «الرائد الذى وضع أسس التصور الصحيح للأنثروبولوجيا»، حيث نظر إلى علم الأنثروبولوجيا على أنه «فرع من السيميولوجيا».

ومن **شتراوس** ينتقل المؤلف إلى **نيكولاى تروبتسكوى** فى كتابه «مبادئ

الفونولوجيا» (١٩٣٩)، «حيث حدد الدلالات الضمنية المنهجية للنظرية الفونولوجية فى مجال العلوم الاجتماعية؛ ومن ثم حقق تقدما للسيميولوجيا التى كان **سوسير** قد طرحها».

وهكذا كان ما يسعى إليه علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا، شانهم شان علماء اللغة، هو «الكشف عن المعرفة الكامنة التى تعين الناس فى مجتمع بعينه على التواصل فيما بينهم، وفهم كل منهم لسلوك الآخر»؛ بل يمكن القول إن سائر العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية تنضوى تحت السيميوطيقا، على أساس أن كل شىء له معنى فى إطار حضارة ما هو علامة، وهو – من ثم – موضوع بحث سيميوطيقى. فالفن التشكيلى والموسيقى والعمارة وفن الطبخ والطرز (الموضات) المحدثة والأدب.. إلخ. كلها نظم سيميوطيقية بمعنى ما.

وهنا يحق لنا أن نشير – على سبيل المثال – إلى نظرة **موكاروفسكى** إلى العمل الفنى بوصفه علامة.

و**موكاروفسكى** – كما هومعروف – من ابرز أعلام مدرسة براغ؛ ودراسته للعلامة وللنظم المعرفية التى تسمى العلوم الإنسانية (Geisteswissencheften, sciences mo-rales) وللفن بصفة عامة، ولفن السينما على وجه الخصوص – تعد أصيلة ورائدة فى المجال السيميوطيقى. لقد أدرك أن هذه المادة على تنوعها يجمع بينها طابع سيميوطيقى يتفاوت فى ظهوره قلة وكثرة، بفضل ما يتمتع به وجودها الثنائى من ارتباط بالعالم المحسوس وبالوعى الاجتماعى»[٢٦]، بما يعنى أنها فى حقيقتها تنطوى على دال مادى ومدلول اجتماعى. وعلى نحو أوضح يقول **موكاروفسكى**:

> **يمكننا القول إن الدراسة الموضوعية لظاهرة الفن يجب أن تنظر إلى العمل الفنى بوصفه علامة تتألف من رمز حسى يخلقه الفنان؛ من معنى (= موضوع جمالى) قائم فى الوعى الاجتماعى، وعلاقة بالشىء المدلول عليه**

- وهي علاقة تشير إلى السياق الكامل للظواهر الاجتماعية. والمكون الثاني من هذين المكونين يشتمل على البنية المناسبة للعمل(٢٧).

وهكذا من مدخل العلامات ونظم العلامات أرادت السيميوطيقا أن تبسط نفوذها على هذه الحقول المعرفية جميعا. والاعتراض الذى حال دون أن تبسط نفوذها على عدد كبير من هذه الحقول يتمثل فى القول بأن العلامات التى تشكل موضوع الملاحظة والبحث فى هذه الحقول ليست نمطا واحدا. فإذا كانت العلامة علاقة بين دال ومدلول، أو شكل ومعنى يتعلق به، فقد برزت فى ضوء هذه العلاقة ثلاثة أنماط من العلامة تختلف فيها طبيعة هذه العلاقة. وعندئذ تصبح العلامة بالمعنى الصحيح، أى نمط العلامة التى يمثل موضوع السيميوطيقا بصفة أساسية، هى تلك العلامة التى تكون العلاقة فيها بين الدال والمدلول اعتباطية وعرفية - كما هو الشأن فى اللغة من منظور سوسير. وهذا الوصف لاينطبق على العلامات التصويرية (الأيقونية)، ولا على العلامات/ المؤشرات، إلا فى حالات خاطفة أوضحها المولف، تسمح لها عندئذ بالدخول فى مجال السيميوطيقا.

وهكذا يتضح من تنوع نظم العلامة أن تقنيات التحليل اللغوى ربما صلحت فى تحليل بعض هذا النظم دون بعضها الآخر، ابتغاء الوصول إلى نظم القواعد والعلاقات التى تجعل للأشياء والأعمال معنى.

والواقع أن معظم النظم يشتمل على «علاقات سياقية» و«تعارضات استبدالية»، ومعان تنتجها هذه العلاقات والتعارضات. وهذا ما يتحقق فى نظام اللغة، ولكنه يتحقق كذلك فى كل النظم المشابهة، كنظام الطعام مثلا. ولذلك فإن تحليل نظام كنظام الطعام يصبح ميسورا (لعلنا نذكر هنا ما قام به رولان بارت من قراءة تحليلية للموضات)(٢٨). أما الصعوبة فتنشأ مع نظم الدرجة الثانية - عندما يعتمد النظام السيميوطيقى المراد تحليله على نظام آخر، لا سيما نظام اللغة. وأوضح مثال لهذا نظام الأدب؛ فهو يعتمد على اللغة بالضرورة، وتصبح الأعراف الخاصة به أعرافا إضافية، لا تتعلق باللغة فى ذاتها،

ولكن باستخداماتها الخاصة فى هذا اللون من النشاط. ومن ثم كانت العناصر البلاغية – مثلا – مجرد «عمليات فى شفرة أدبية من الدرجة الثانية».

وفى هذا السياق يحق لنا أن نرى كيف امتدت السيميوطيقا إلى حقل البلاغة، وكيف فسرت أدوات التعبير البلاغى فى ضوء نظرية العلامات.

فى حديث **رومان سلدن** عن الناقد الأمريكى **پول ديمان** واهتمامه بنظرية المجاز يقول معقبا:

> **إن المجازات tropes تسمح للكتاب أن يقولوا شيئا ويعنوا به شيئا آخر، وذلك من خلال استخدام علامة بديلا لعلامة أخرى (كما هو الشأن فى الاستعارة)، أو نقل معنى علامة ما فى سلسلة من العلامات إلى علامة أخرى (كالكناية)، وهكذا. إن المجازات تتخلل اللغة، ممارسة بذلك قوة تهز صلابة المنطق، وتنكر – من ثم – إمكانية استخدام اللغة استخداما حرفيا أو دلاليا على نحو صريح. فعندما يوجه إلى السؤال: «قهوة أو شاى؟» فإننى أجيب: وما الفرق؟ وسؤالى هذا البلاغى (وهو يعنى، لا فرق عندى بين هذا وذاك) يناقض منطق المعنى (الحرفى) لسؤالى (الذى يقول: «ما الفرق بين القهوة والشاى؟»)(٢٩).**

وعلى هذا الأساس لا يمكن فى نظام الأدب الوقوف على شفرات محددة نهائيا، كما هو الشأن فى علامات المرور مثلا؛ فالأدب «يحط على الدوام من قيمة أى شيء يهدد بأن يصبح شفرة صارمة أو قواعد محددة للتفسير». ذلك بأن العلامات التى يستخدمها العمل الأدبى لها وجود سابق عليه، وهوفى كل مرة يربط بين بعضها وبعض يستخرج منها معانى جديدة.

٢١ – وكما اهتمت مدرسة براغ بالسيميوطيقا كذلك كان الاهتمام بها فى المجلة الفرنسية التى تحمل اسم **Tel Quel**، والتى جمعت بين عدد من المثقفين

المشتغلين بالأدب والنقد. لقد كان لهؤلاء إسهامهم فى معالجة جملة من القضايا المتعلقة بالبنيوية والألسنية، وعلى أيديهم أخذت السيميولوجيا اتجاها جديدا. وذكر لارين من بين هؤلاء **جوليا كريستيفا**، **وفيليب سولرز**، **وجان لوى باودرى**، **ورولان بارت** نفسه، الذى تحرك فى اتجاه مماثل منذ أن أصدر كتابه S/Z. وإلى جانب هذه المجموعة من الفرنسيين كان هناك **روزالند كاوارد**، **وجون إليس** من إنجلترا.

وقد حاول هذا الاتجاه الجديد فى إطار السيميولوجيا أن يجمع بين الألسنية والماركسية والألتوسيرية (نسبة إلى الفيلسوف الفرنسى المعاصر التوسير) والتحليل النفسى اللاكانى (نسبة إلى عالم النفس الفرنسى المعاصر **لاكان**). وهو يبدأ بنقد التحليلات السيميولوجية المبكرة، التى ركزت كثيرا على أسلوب التناول التزامنى ولم تكترث لفهم المعنى بوصفه إنتاجا. كذلك كانت النظرة إلى العلاقة بين الدال والمدلول من جانب واحد على أنها تعنى تماثلا بينهما فى إطار نظام ما، دون إدراك أن الدال يمكن كذلك أن يكون له دور فى إنتاج المدلول. أما عند **كريستيفا** فالعلامة يمكن تناولها بوصفها نتاجا وعملية إنتاج على السواء. وفى الحالة الأولى يمكن القيام بوصف بنيوى لنظام من العلاقات؛ لكن هذا لا يكفى؛ فلابد للسيميولوجيا أن تجاوز ذلك لتقف على كيفية إنتاج المعنى فى النص نفسه: إن النص يتراءى بوصفه عملية إنتاج للمعنى(٣٠).

وهكذا لم تقنع **كريستيفا** بالتحليلات السيميولوجية السابقة، التى اهتمت بالعلامات المترابطة بنيويا فى إطار نظام ما؛ فقد رأت فى هذا النوع من الدراسة نصف المهمة التى ينبغى أن تناط بالسيميولوجيا. ومن ثم استبدلت بصيغة «التحليل السيميولوجى» مصطلحا جديدا من صياغتها هو مصطلح «التحليل السيمى» Sema-nalysis (أى تحليل الدلالات الإشارية والرمزية)، وتطرح هذه الصيغة نظرية فى النصوص بوصفها منتجة للمعنى؛ فالتحليل السيمى يهتم بالنص كيف يعنى، ولا يكتفى بمجرد معناه(٣١).

ومع ذلك ربما وقعت تحويرات أو تحريفات فى بعض أفكار **سوسير** المتعلقة بالسيميولوجيا على يد بعض هؤلاء. لقد استنتج بعضهم من حقيقة أن العلامة اللغوية اعتباطية أن الحقيقة يمكن أن تتغير من أساسها. ويرى **سيدرك واطس** أن هذا الزعم ينطوى على وهم مزدوج. وهو يستدل على هذا الوهم من قول **تيرنس هاوكس** إن **رولان بارت** استطاع أن يكشف عن حقيقة أن علاقة الدال/ المدلول عرف غير برىء، وأن يشعرنا من ذلك بأننا نحن الذين يصنعون الحقيقة أساسا، وأننا نعيد صنعها وفق هوانا. وإذا كان **بارت** قد اعتمد بشكل ما فى هذا الزعم على كلام **سوسير** فى العلامة، الذى ذهب حقا إلى القول إن العلامة اللغوية اعتباطية، فإن هذا القول لا يستتبع – فى رأى **واطس** – أننا نستطيع أن نعيد صنع الحقيقة وفق هوانا. وكل ما قصد إليه **سوسير** هو أن العلاقة بين المدلول والدال، كما هو الحال فى مفهوم «الخبز» وكلمة الخبز الدالة عليه، كانت فى الأصل اعتباطية، من حيث إن ذلك المفهوم لم يكن ليستتبع بالضرورة تلك الكلمة. ومع ذلك فإن **سوسير** – كما يقول **واطس** – يوضح غاية الوضوح أنه على الرغم من أن كلمة «خبز» قد تم الربط بينها فى ظرف طبيعى موغل فى القدم وبين مفهوم «الخبز»، فإن هذه الرابطة لم تعد اعتباطية منذ اللحظة التى تقبلها فيها المجتمع. وهكذا كانت الدوال فى الظرف الطبيعى اعتباطية، لكنها صارت فى المجتمع ثابتة.

وينهى **واطس** هذه المناقشة بقوله إن **بارت وهاوكس** يعبران عن اختلاط مزدوج فى التفكير، فهما يخلطان بين ميلاد اللغة وواقعها الراهن، كما يخلطان العلاقة بين الدال والمدلول بحقائق الوجود الخارجية(٣٢).

٢٢ – ثم ينتقل المؤلف مع **سوسير** فى سنواته الأخيرة فيراه قد كرس وقتا طويلا لدراسة موضوع وثيق الصلة باهتماماته اللغوية، هو موضوع «التقاليب والتباديل»، مطورا للنظرية القائلة «إن الشعراء اللاتينيين كانوا يخفون عن عمد فى أشعارهم التقاليب والتباديل التى يحدثونها فى الأسماء الحقيقية». وقد ظن **سوسير** أنه استكشف بذلك نظاما ما إضافيا للعلامة، يدعم المعنى الذى تحمله علامات أخرى فى النص.

على أن عمله في هذا المجال – كما يرى المؤلف – «لم يكن بالنسبة إليه بحثا في العلامة، أو دليلا يشير إلى أن القراء أحرار في إنتاج المعنى وفقًا لرغباتهم». وفضلا عن هذا كان إبراز هذا الجانب في الاستخدام اللغوى يهدد فكرة قيام اللغة على أساس من العلامات العرفية التى تجمع كل علامة منها بين دال ومدلول يرتبطان بصورة اعتباطية. ذلك بأن التأثيرات اللغوية في هذه الحالة تكون «من نتاج وسائل يبدو أنها لا تتضمن أعرافًا لغوية على الإطلاق؛ كما هو الشأن في عملية التشكيل الصوتي لشعارات الإعلان أو للشعر..».

وعلى الجانب الآخر تستند التصورات العادية للغة إلى فكرة التعارضات الثنائية، التى تجعل أحد المتعارضين أصلا أو أساسا والآخر فرعا ومترتبا عليه (كالجوهر والعرض والمعنى والشكل... الخ.). ثم إن هذا الأساس «يتمثل في نسق الحقيقة؛ في المنطق؛ في العقل؛ واختصارا في اللوجوس logos (الكلمة) – ومن ثم كانت مركزية العقل logo-centrism». وعلى هذا الأساس تبرز فكرة أن الأصوات تمثل ما فى ذهن المتكلم من معان. وهى فكرة خلافية، يضطرب فيها موقف **سوسير** نفسه؛ إذ إن إصراره على أن العناصر اللغوية قائمة أساسا على مبدأ الاختلاف يؤكد فكرة مضادة لمركزية العقل. وإذا كان من شأن أهم الأشياء السيميوطيقية أن توثق علاقتها بنظم العلامة، وإن كانت «تأبى على التفسير السهل»، فإنها مع ذلك تنتهك القواعد الخاصة بها. وعند ذاك نجد أنفسنا مطالبين بالنضال من أجل أن نستكشف معني يسكن في الشيء، أو أن نخترع للشيء معنى (وهذا ما يحدث في موقفنا من الأدب، حيث يتجه الأدباء في الغالب إلى انتهاك الشفرات السيميوطيقية).

وقد كان من نتائج النظر في موضوع التقاليب والتباديل عند **سوسير** أنه أبرز ذلك التوتر بين العثورعلى معنى وافتراضه.

٢٣ – ولأن عمل **سوسير** ينتمى في جانب منه إلي حقل معرفي وفي جانب آخر إلى الممارسة الخطابية فقد ظل الكتاب المنسوب إليه يستثير المناقشات والمراجعات

والتفسيرات الجديدة. وقد حدد المؤلف « ثلاث مناطق تمت فيها قراءات جديدة مهمة لسوسير، هى: الماركسية، والتحليل النفسى، « والتفكيكية ».

أما بالنسبة إلى الماركسية فإن انعكاس فكرة أن اللغة نظام للعلامة على دراسة المجالات الاجتماعية الأخرى بوصفها لغات مختلفة قد حرر الفكر الماركسى من مواطن الضعف الأساسية فيه. وكذلك وجد بعض المنظرين الماركسيين أهمية لما ذهب إليه سوسير من أن المعنى (شأنه شأن الملامح المشخصة لأى نظام اجتماعى) يتحقق نتيجة لعملية إنتاج له وليس شيئًا معطى من قبل أو مسلمًا به. كذلك أعيد تفسير وصف سوسير للعلامة من خلال المماهاة بين بنيتها وبنية السلعة؛ فالقيمة الاستبدالية للسلعة تصبح بمثابة المدلول فيها. وأخيراً فإن الماركسية المعاصرة افترضت « أن الدوال لا تمثل المدلولات مجرد تمثيل، ولكنها تشكلها، ومن ثم فإنها تنتجها بمعنى ما ». وهذا تحريف أدخلته الماركسية المعاصرة على النسق السوسيرى من أجل الجمع بين النموذج السيميوطيقى والنموذج الاقتصادى فى إطار مفهومى واحد.

وأما بالنسبة إلى التحليل النفسى المعاصر فقد اشتملت أفكار جاك لاكان – أقوى منظر فى ميدان التحليل النفسى المعاصر – على تفسير جديد لسوسير وتعديل لبعض آرائه. والهدف هو أن « تنطبق ملاحظاته عن اللغة على إنتاج الموضوع فى النظام الرمزى »؛ ذلك النظام الذى ينتج عالمًا اجتماعيًا كما ينتج الأشياء ويحدد موقعها فيه ». أضف إلى هذا ما ذهب إليه لاكان من « أن اللا شعور مشكل بنيويا على غرار اللغة »، حيث تتحد عمليات التكثيف والإزاحة (وهما من مصطلحات التحليل النفسى الأساسية) المميزة – عند فرويد – للعمليات اللا شعورية » مع المحور الاستبدالى والمحور السياقى المشكلين لبنية اللغة. وفى ضوء النظم الرمزية التى يربط لاكان بينها وبين نظام اللغة، رأى لاكان فى العلامة بما تشتمل عليه لدى سوسير من دال ومدلول شكلا من الحساب الرمزى (الجبر). ولكن إذا كان الدال والمدلول مترابطين لدى سوسير بصورة اعتباطية على نحو لا فكاك منه فإنهما عند لاكان ينفصلان، حيث يبدو لعب الدوال

واعدا بالمعنى دون أن يؤديه بالضرورة.

وأما **جاك ديريدا** فقد اتجهت دراساته التحليلية إلى مركزية العقل فى الفكر الغربى على أساس أنها تفترض نظاماً للمعنى (سمه إن شئت الفكر أو الحقيقة أو العقل أو المنطق أو الكلمة أو اللوجوس) يعد الأصل والأساس، أى أنه سابق على العلامات وغيرها من مظاهر الوجود الخارجى التى يمكن أن يبرز فيها هذا النظام ومستقل عنها. أما نظرية **ديريدا** فى اللغة فترى الأمر على النقيض.

إن **ديريدا** يرفض كلية ما أكده **هوسرل** من قيام المعنى العقلى وراء المعنى اللفظى من أجل إبقاء المعنى اللفظى خاضعاً للمعنى العقلى وتحت رقابته وسيطرته، ويرى أن «ما فى عقل الكاتب ليست له أولية خاصة على معنى كلماته، بل الأمر على النقيض؛ إذ إن ما يحدث ليس سوى أن الكاتب يستكشف معنى كلماته فى أثناء عملية كتابتها. ويعترف **ديريدا** – نيابة عن كل الكتاب – قائلاً: «قبلى كان الدال يقول بطريقته الخاصة أكثر مما اعتُقد أننى قصدت إلى قوله؛ وفيما يتعلق بهذا الدال كان ما أعنى قوله أحرى أن يكون خاضعاً له من أن يكون مؤثراً فيه».

ويتضح رفض **ديريدا** أولية ما فى العقل على معانى الكلمات المؤدية له من خلال معالجته للعلاقة بين الكلام والكتابة، حيث تنطبق خصائص الكتابة – التى يظن أنها أدنى مرتبة من الكلام – على الكلام نفسه. ويقوم **ديريدا** فى كتابه المسمى **عن الكتابة** بتفكيك التعارض التراتبى بين الكلام والكتابة، على نحو ما برز فى فقرات لدى **سوسير**، يذهب فيها إلى أن الكتابة تشويه للكلام. ولكن لما كانت الكتابة كذلك نظاماً من العلامات فإن هذه العلامات تخضع فى عملية تحديدها للمبدأ التخالفى نفسه، الذى يحكم عناصر الكلام؛ فالحرف الواحد يمكن أن يكتب بأشكال مختلفة، ما دامت هذه الأشكال لا تجعله يختلط مع حرف آخر. وعلى هذا الأساس تنقلب الكتابة فتصبح أفضل تصوير لطبيعة العناصر اللغوية. وقد ترتب على هذا أن صار الكلام يفهم على أنه شكل من الكتابة.

ويأخذ **ديريدا** على **سوسير** عودته أحيانا إلى البحث فى أصول الكلمات، فى حين أنه -أى **سوسير** - « يفرق فى إلحاح بين الحقائق التزامنية والحقائق التاريخية ». كذلك فإن تفرقة **سوسير** بين الدال والمدلول اللذين تنطوى عليهما العلامة اللغوية تصبح من منظور **ديريدا** مسألة إشكالية، حيث إن « كل مدلول هو كذلك فى وضع الدال ».

والواقع أن **سوسير** قد انحاز إلى الدال على حساب المدلول، وتبعه فى هذا **بنفينست**، ثم تبعهما بعد ذلك **ديريدا**. ولكن هذا الدال فى نظرية **ديريدا** فى اللغة ليس شبيها بالدال فى المفهوم القديم، أى أنه مجرد علامة مادية مصمتة على الصفحة، أو مجرد شىء فى عالم الأشياء؛ إنه قبل كل شىء دال، أى أنه يشير إلى شىء خارج نطاقه، أو يشير إلى دال آخر. ثم إن هذا الدال الآخر يشير أيضًا إلى دال آخر. وهذا الدال الآخر الجديد يشير كذلك إلى دال آخر؛ وهكذا بلا نهاية. ونتيجة لهذا يصبح كل معنى دالاً على معنى آخر، وهذا المعنى الآخر يصبح كذلك دالاً على معنى آخر. وهكذا دواليك، لينتهى ذلك كله إلى أنه ليس هناك معنى حاسم ونهائى لأى دال[٣٤]. ومن هنا كان استبعاد **ديريدا** للمدلول. وفى هذا الصدد يقول **هارلاند**:

> **باستبعاد المدلول يستبعد ديريدا آخر سيطرة لسانية على اللغة؛ ففى غياب المدلولات تمارس اللغة ذلك النوع من النشاط وتلك القدرة الإبداعية الخاصين بها، متميزة فى هذا حقاً عن أى نشاط ذاتى أو قدرة إبداعية خاصة بأفراد الكتاب أو القراء[٣٥].**

٢٤- وإذ يفرغ **كلر** من هذا الفصل الطويل يكون قد فرغ من الكتاب نفسه؛ وعند ذاك راح يجمل نتائج دراسته، فاستهلها بإشارة تكرر ورودها لديه[٣٦] إلى ما قرره **إرنست كاسيرر** من أن حادث قيام علم اللغة الجديد (الألسنية) يعد أكثر أحداث تاريخ العلم إثارة، وأنه يمكن أن يقرن - من حيث أهميته - بعلم الطبيعة الذى ينسب إلى **جاليليو**، والذى « غير فى القرن السابع عشر تصورنا الكامل للعالم الطبيعى ».

وربما بدا للقارئ أن هذه الملاحظة العامة المتعلقة بدور **سوسير** فى تاريخ العلم كان أولى بها أن ترد فى الفصل الأول من الكتاب، الذى خصص لسيرة سوسير العلمية؛

ولكن الواقع أن هذه الملاحظة لم تكن لتصبح مفهومة كما ينبغي إلا حيث أوردها المؤلف في ختام كتابه، بعد أن تم استعراض أركان ذلك العلم الجديد، وعلى وجه الخصوص بعد أن تحقق الشرط الذي تطلبه المؤلف نفسه من أجل التسليم بالربط بين **جاليليو** في ميدان العلوم الطبيعية و**سوسير** في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية.

والجديد الذي أثار اهتمام **كاسيرر** في هذا العلم هو - كما يقول **كلر** في كتابه **اقتفاء أثر العلامة** - الأولية التي منحها للعلامات ونظم العلامات. فالضجة التي نحدثها ليست لها دلالة في ذاتها، ولكنها لا تصبح عناصر في لغة ما إلا بفضل وجوه الاختلاف المنتظمة فيما بينها. وهذه العناصر لا تدل إلا من خلال علاقاتها بعضها مع بعض في النظام الرمزي المركب الذي نسميه «لغة»[٣٧]. ولكن هذه الخصائص لا تبدو مقنعة **لكلر** لكي يقبل التمثيل لهذا العلم الجديد بعلم **جاليليو**، ويذهب إلى أنه «لكي تكون الألسنية قابلة للمقارنة مع علم **جاليليو** الجديد، ينبغي لها أن تغير الطريقة التي نفكر بها في العالم، أو - على الأقل - في العالم الاجتماعي والثقافي»[٣٨]. وينتهي **كلر** إلى أن السيميوطيقا الآن هي القادرة على جعلنا نفكر في عالمنا الاجتماعي والثقافي بوصفه سلسلة من النظم العلامية التي يمكن مقارنتها باللغات.

والجانب الحاسم الذي يمثل استراتيجية الفكر السوسيري في جوهرها هو «إصرار **سوسير** على أولية العلامات ونظم العلامات؛ وهي بذلك تنقل مركز الاهتمام في الأشياء - كما كان الشأن في الماضي- إلى العلاقات التي من شأنها أن تحدد الأشياء وليس العكس. وهذا الطراز من التفكير يتواءم في العصر نفسه مع ذلك التحول العلمي الذي بمقتضاه انتقل العلماء من الاهتمام بالمادة إلى الاهتمام بالقوانين التي تحكمها، كما يتواءم مع تراجع فكر القرن التاسع عشر المادي ليفسح المجال لنظرية في النسبية «تقوم على أساس أولية العلاقات». ويرى المؤلف أن هذا التحول الفكري والعلمي الجوهري ربما كان وراء العقيدة الحداثية الحقيقية في الفن والأدب، شعرًا وقصصًا.

ولكن لما كانت نظرية **سوسير** اللغوية - تاريخيًا - تعبيرًا «عن نقلة حدثت متزامنة

فى جملة متنوعة من الحقول الأخرى، يصبح من الضرورى لمنح **سوسير** دور **جاليليو** التوجه إلى حقل السيميوطيقا؛ ذلك العلم الذى كان لسوسير دور بارز فى تأسيسه، والذى غير من إدراكنا للأشياء ومن رؤيتنا للحياة الاجتماعية والثقافية بعامة، وجعلنا نرى فيها « جملة من نظم العلامة التى يسعفنا النموذج اللغوى فى تحليلها ». وكائنا ما كان مصير هذا العلم فى المستقبل فبفضله أدركنا أننا نعيش فى عالم من العلامات، وأن أى محاولة لرؤية العالم أو لفهمه لن تكون مثمرة إلا بقدر ما تكشف من طبيعة هذا العالم ومن العلاقات التى تصنع له معنى ».

٢٥- وقبل أن ننهى هذه المقدمة يحق لنا أن نقدر الجهد الذى بذله المؤلف فيما عرضه من حياة **سوسير** وعلمه وإسهامه فى تغيير توجهنا الفكرى، لا فى ميدان الدراسات اللغوية فحسب، ولا فى ميدان السيميوطيقا فحسب، بل فى ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية كذلك.

كذلك يحق لنا أن ننوه بموضوعات مهمة اشتمل عليها كتاب المحاضرات لسوسير ولم يرد لها مناقشة أو عرض، حتى تكتمل لدى القارىء آفاق الدرس اللغوى لدى **سوسير**.

ونبدأ بما سماه **سوسير** علم اللغة الجغرافى Geographical Linguistics الذى أفرد له مصنفا كتاب **سوسير** الباب الرابع من هذا الكتاب. وهو باب يشتمل على أربعة فصول، يتحدث فيها **سوسير** عن ظاهرة تعدد اللغات فى العالم واختلافها وانتقالها من بلد إلى بلد، واستخدام لغتين فى موطن واحد دون أن يخلط الناس بينهما، واعتقاد كل شعب أن لغته أرقى اللغات، وكيف أن اختلاف اللغات أول ما جذب أنظار دارسى اللغة منذ البداية لدى الإغريق؛ فقد لاحظوا كثيراً من وجوه التشابه بين مفردات اللغة اللاتينية ومفرداتهم، ولكنهم لم يتمكنوا من أن يحققوا من خلال هذه الملاحظة أية استنتاجات لغوية. كذلك فإن الملاحظة العلمية للتشابه اللغوى تثبت أن لغتين أو أكثر قد يكون ما بين المفردات فيها من اتفاق راجعًا إلى أصلها المشترك. ومن ثم أمكن التوصل إلى فكرة الأسر اللغوية، حيث تنتمى مجموعة من اللغات إلى أسرة واحدة، كالأسرة الأوروبية

الهندية، والأسرة السامية (التى تنتمى إليها اللغة العربية).. إلخ. ثم ينهى **سوسير** ذلك بالحديث عن عقد المقارنات بين اللغات التى تنتمى إلى أسرة واحدة، وكذلك بين اللغات التى تختلف الواحدة منها عن الأخرى اختلافًا تامًا، كما هو الشأن مثلاً بين اللغة الصينية واللغات الأوروبية الهندية، وأهمية هذه المقارنات فى الحالين(٣٩).

أضف إلى هذا عددًا من الموضوعات التى تناولها **سوسير** فى الباب الرابع المسمى «علم اللغة التتابعى (التاريخى)»، الذى يشتمل على ثمانية فصول وتذييل. والفصل الأول يعرض لموضوعات عامة، ثم يكون الفصل الثانى تركيزًا على موضوع التغيرات الصوتية، والثالث توضيحًا للنتائج النحوية للتطور الصوتى، والرابع بسطًا لموضوع القياس فى اللغة وتحديدًا له، والخامس متعلقًا به، حيث يدرس أثر القياس فى التطور اللغوى. وربما وردت فى الكتاب هنا إلماعات إلى بعض الموضوعات التفصيلية لهذه الفصول، ولكن الفصل السادس الخاص بالاشتقاق الشعبى، أى تشكيل بعض الكلمات من عناصر لغوية سابقة فى شكل مفردات جديدة على ألسنة عامة الناس، والفصل السابع الخاص بظاهرة الإلصاق agglutination -على أهميتهما - لا يكاد يظهر لهما أثر فى الكتاب. وأخيرًا يعرض الفصل الثامن للعناصر، والتماثلات، والحقائق.

فى الفصل السادس يحدد سوسير الاشتقاق الشعبى من خلال «ما نقوم به أحيانًا من تشويه الكلمات ذوات الصيغ والمعانى غير المألوفة، ثم يقر الاستعمال أحيانًا هذه التشويهات(٤٠)». ثم يعقد مقارنة بين القياس وهذا اللون من الاشتقاق، حيث يصدر الأول عن عملية عقلية، فى حين يحدث الثانى كيفما اتفق، ولا تنتج عنه سوى صيغ عبثية. ومع ذلك فليس هذا - فى منظور **سوسير** - هو الفارق الجوهرى؛ وإنما تتحدد عنده الفروق فى جوانب أخرى. ومن ذلك أن تفسر الكلمات - فى حالة الاشتقاق الشعبى - تفسيرًا جديدًا دون أن يقابل ذلك تغيير فى الصيغة. كذلك «قد يشوه الناس صيغة لكى تتوافق مع العناصر التى يحسبون أنهم يدركونها فيها»، وإن كانت درجة التشويه «لا تصنع فوارق أساسية بين الكلمات التى أفسدها الاشتقاق الشعبى».

ويركز **سوسير** ما بين الظاهرتين اللغويتين من اتفاق واختلاف فيما يأتى :

- هاتان الظاهرتان لا يجمع بينهما سوى أن الناس يستخدمون فيهما عناصر دالة تهيئها لهم اللغة.

- يتضمن القياس دائمًا نسيان الصيغ الأقدم قبل أن تظهر الصيغة الجديدة؛ فالقياس لايستخدم شيئًا من مادة العلامات التى يحل محلها. أما الاشتقاق الشعبى فهو مجرد تفسير للصيغ الأقدم؛ فتذكُّر هذه الصيغ هو اللحظة التى يبدأ عندها ما يصيبها من تشويه.

وهنا يبرز فارق أساسى بين الظاهرتين؛ فالأولى تقوم على أساس النسيان؛ والأخرى على أساس التذكر.

أما الإلصاق فيعرفه **سوسير** بأنه « الوصل الملتحم للفظين محددين أصلاً أو أكثر من لفظين يشكلان سياقًا أو بنية كلامية منتظمة فى إطار جملة ما - وصلهما فى صيغة واحدة مطلقة أو هى تستعصى على التحليل » (ص١٧٦) . ويعد الإلصاق عند **سوسير** عملية process وليس إجراء procedure، لأن الإجراء - عنده - يتضمن الإرادة والقصد . وما يميز الإلصاق هو غياب الإرادة.

وكما عقد **سوسير** مقارنة بين الاشتقاق الشعبى والقياس فإنه يعقد هنا مقارنة أخرى بين الإلصاق والقياس، نوجزها فيما يأتى :

- يتحد فى الإلصاق عنصران أو أكثر، أو يصبح عنصران ثانويان عنصراً واحداً.

- لا يعمل الإلصاق إلا فى النطاق السياقى؛ وفى المقابل يتعلق القياس بالمجال الاستبدالى والمجال السياقى على السواء.

- لا يصدر الإلصاق عن إرادة أو يتطلب جهداً؛ فهو مجرد عملية آلية، فى حين أن القياس - على النقيض - إجراء يتطلب التحليل والتجميع والعمل الذكى والمقصد .

وينهى **سوسير** الفصل بالحديث عن دور التاريخ فى إضاءة هاتين الظاهرتين، وكيف أن غياب المعلومات التاريخية يتعذر معه تحديد ما هو راجع إلى الإلصاق وما هو ناتج عن القياس (ص١٧٩).

وبعد هذا تظل هناك دائمًا فى كتاب **المحاضرات** موضوعات تحتاج إلى البسط، وأخرى تتطلب المراجعة من كل المشتغلين بقضايا اللغة، وربما اقتضت منهم المعارضة؛ وليس ذلك إلا لأن الكتاب غزير المادة، ومثير، ومؤثر.

* * *

وبعد، فمن حق قارىء هذا الكتاب أن يقرأ هذه المقدمة فى البداية، ومن حقه كذلك أن يقرأها بعد أن يفرغ من قراءة الكتاب! وفى الحالة الأولى يرجى منها أن تضع القارىء فى المناخ الفكرى العام للكتاب من خلال استعراضها المسهب نسبيًا لمحاوره الفكرية الأساسية، وما اشتملت عليه من الإضافات التى تعين على اكتمال الصورة والتصور. وفى الحالة الثانية يمكن أن تقوم هذه المقدمة بمهمة تأكيد الخطوط الفكرية العامة للكتاب، وتثبيت ما طرح فيه من قضايا ومشكلات، وما أثير فيه من جدال ومنازعات. وفى كلتا الحالتين لا يخرج الهدف الأخير منها عن تحقيق فائدة مرجوة للقارىء.

والله الموفق **المترجم**

هوامش مقدمة المترجم:

١ – Jonathan Culler; The Persuit of Signs: Semiotics, Literature, Deconstruction. Cornell Univ. Press, New Nork 1981.

٢ – انظر: Jan Mukarovsky; Structure, Sign, and Function. Yale Univ. Press 1978, p. 82.

٣ – Richard Harland; Superstructuralism: The Philosophy of Structuralism and Post-structuralism. Methuen, London and New York 1987, p. 20.

٤ – Ibid., pp. 11-12.

٥ – Ibid., p. 12.

٦ – Ibid., p. 77.

٧ – Antony Easthope: Poetry as Discourse. Methuen, London and New York 1983, p. 35.

٨ – Harland, Op. Cit., p. 81.

٩ – Ibid., p. 86.

١٠ – Jorge Larrin; The Concept of Ideology. Hutchinson, London 1979, p. 131.

١١ – انظر: Harland; Op. Cit., p. 12.

١٢ – Ibid., pp. 12-13.

١٣- Larrin; Op. Cit., pp. 139-140.

١٤- المقصود هو **ألن تيت**، أحد أبرز النقاد المحدثين فى امريكا.

١٥- Elizabeth Freund; **The Return of The Reader; Reader-Response Criticism**. Methuen, Lond on and New York 1987, p. 14.

١٦- Larrin, Op. Cit., p. 133

١٧- Ibid., p. 131.

١٨- Ibid., p. 132.

١٩- Freund; Op. Cit., p. 59.

٢٠- Easthope; Op. Cit., P. 36-7.

٢١- Harland; Op. cit., p. 13. ويؤكد **سوسير** ضرورة الجماعة من أجل إقرار القيم التى تدين بوجودها للاستخدام والقبول العام فحسب، كما يقرر أن الفرد غير قادر بنفسه على أن يثبت قيمة واحدة. انظر:

Ferdinand De Saussure / **Course in General Linguistics**; Fontana\ Collins 1974, p. 113.

٢٢- De Saussure; Op. Cit., p. 112.

٢٣- Ibid., pp. 112-3.

٢٤- De Saussure; Op. Cit., p. 130.

٢٥- انظر: Culler; Op. Cit., pp. 19-24.

٢٦- Mukarovski, Op. Cit., p. 82.

٢٧- Ibid., p. 85.

٢٨- انظر: Roland Barthes; The Fashion System. Jonathan Cape, London 1985.

٢٩- Roman Selden; Contemporary Literary Theory, University Press of Kentucky 1985, p.91.

٣٠- انظر: Larrin; Op. Cit., p. 165.

٣١- انظر: Loc. Cit.

٣٢- Cedric Watts; Bottom's Children: The Fallacies of Structuralist, Post-structuralist and Deconstructuralist Literary Theory. In Laurence Lerner (ed.); Reconstructing Literature. Basil Blackwell, Oxford 1983, p. 25.

٣٣- Harland, Op. Cit., p. 131.

٣٤- Ibid., p. 134.

٣٥- Ibid., p. 135.

٣٦- انظر: Culler; Op. cit., p. 24.

٣٧- Culler; Loc. Cit.,

٣٨- Culler; Ibid., p. 25.

٣٩- انظر: De Saussure; Op. cit., pp. 191-3.

٤٠- Ibid., p. 172

تصدير الطبعة المراجعة

فى مناسبة ظهور هذه الطبعة الجديدة من كتاب «فرديناند دى سوسير» أجريت على مدى الكتاب بعض التغييرات والتصحيحات اليسيرة، أما الإضافات المهمة التى أضفتها فترد فى سياق مناقشة ما يدين به **سوسير لهيبوليت تين**، عند معالجة عمل **سوسير** الخاص بأشكال التقاليب والتباديل anagrams، وفى أثناء النظر فى الاستخدامات المتأخرة لنظريات **سوسير** فى مجالات الماركسية والتحليل النفسى والتفكيكية، ذلك بأن صلة **سوسير** بما يبدو أن المنظرين والمعلقين متفقون على تسميته عصر ما بعد البنيوية هى صلة تمثل – فى اعتقادى – مسألة جديرة بالاهتمام؛ وأنا أعالجها بصفة مبدئية من خلال وصف تفكيره نفسه دون محاولة تتبع تأثيره لدى كثير من مفكرى السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن؛ ومع ذلك فإنه يبدو لى صادماً أن أرى كيف أن المنظرين كثيراً ما يعولون على أفكار **سوسير** لكى ينازعوا فيما يسلمون بأنه يمثل مبادىء البنيوية، ومن ثم وجدنا **تيرى إيجلتون** فى كتابه الممتع والمثير للجدل، المسمى «نظرية الأدب: مقدمة»: Literary Theory; An Introduction، يستند فى نقده الحاسم للبنيوية إلى المبدأ السوسيرى القائل إن المعنى ينشأ نتيجة للاختلافات، أو «إن كل علامة» – كما عبر **إيجلتون** – «قد تبدو مشكلة من نسيج من الاختلافات يمكن أن يكون بلا نهاية»؛ وهو المبدأ الذى يجعل منه أساساً لمرحلة ما بعد البنيوية. وطَبَعى أن توحى إمكانية استخدام أفكار **سوسير**، ذلك البنيوى الأصيل، فى نقد البنيوية بأن عمله يشتمل على مسارات مختلفة من النقاش ينبغى أن تؤخذ وجهات النظر فيها وزخمها فى الحسبان. وهى تُبرر، قبل كل هذا، كيف أن قراءة **سوسير** يمكن أن تعين المرء على التساؤل عن التمييز الميسور بين البنيوية وما بعد البنيوية، الذى قد يرسم للبنيوية صورة (كاريكاتورية)، وينقل إلى ما بعد البنيوية أهم ما اشتملت عليه الكتابة البنيوية، ومن هنا فإن قراءة **سوسير** قد تكون طريقة رائعة فى تصنيف ما يجرى اليوم فى هذا المجال الغريب المسمى «النظرية».

إيتاكا – نيويورك – يناير ١٩٨٦ — جوناثان كلر

المقدمـــة

يعد فرديناند دى سوسير مؤسس العلوم اللسانية الحديثة، والرجل الذى أعاد تنظيم الدراسة المنهجية للغة وللغات(*) من أجل أن يحقق إنجازات القرن العشرين فى ميدان العلوم اللسانية. وهو بهذا وحده يستحق أن يُدْرس، وإن كان هناك من الدواعى كذلك ما يحملنا على الاهتمام به.

أولاً: أنه ساعد هو وزميلاه العظيمان المعاصران، **إميل دوركايم** فى ميدان علم الاجتماع، **وسيجموند فرويد** فى مجال علم النفس، على إقامة دراسة السلوك البشرى على أساس جديد؛ فقد تأكد لدى هؤلاء المفكرين الثلاثة أن المرء لا يستطيع أن يصل إلى فهم كاف للممارسات والسنن البشرية إذا هو تناول السلوك البشرى بوصفه سلسلة من الأحداث المماثلة لتلك الأحداث الواقعة فى العالم المادى؛ ففى وسع العالم أن يدرس سلوك الأشياء حين تكون خاضعة لظروف بعينها، كخطوط الانحناء التى تصنعها قذائف أطلقت بزوايا وفى سرعات مختلفة، أو استجابات مادة كيميائية لدرجات مختلفة من الحرارة؛ وفى وسعه أن يصف ما يحدث، وأن يحاول شرح السبب فى ذلك، دون أدنى التفات إلى انطباعات العاديين من الناس أو إلى أفكارهم المتعلقة بهذه الأمور. أما السلوك البشرى فمختلف؛ فالباحث عندما يدرس السلوك البشرى لا يملك أن يرفض فى بساطة المعنى الذى يحمله السلوك لدى أفراد المجتمع على أساس أنه انطباعات ذاتية، فإذا رأى الناس فى فعل ما أنه غير مهذب، كان ذلك تعبيراً عن حقيقة قاطعة؛ حقيقة اجتماعية. وإن إغفال المعانى التى تكون للأفعال والأشياء فى مجتمع ما، سيكون

(*) المقصود هى اللغة إطلاقاً؛ واللغات هى اللغات المفردة المتعينة، كالعربية، والإنجليزية، والصينية، واليابانية.. إلخ، (المترجم).

ملحوظة: يلاحظ أن الهوامش الخاصة بالمترجم ستكون مقرونة بنجمة، أما هوامش المؤلف فستكون مقرونة بأرقام.

معناه الاقتصار على دراسة الأحداث المادية الصرف، ولن يهتم أى محلل للسلوك البشرى بالأحداث ذاتها، بل بالأحداث التى تحمل معنى.

كذلك رأى **سوسير وفرويد ودوركايم** أن دراسة السلوك البشرى تخطىء أفضل الفرص المتاحة لها إذا هى حاولت تتبع الأسباب التاريخية للأحداث المفردة؛ وينبغى لها – بدلاً من ذلك – أن تركز على الوظائف التى تؤديها الأحداث خلال الإطار الاجتماعى العام. أجل، ينبغى لها أن تتناول الحقائق الاجتماعية بوصفها جزءاً من نظام من الأعراف والقيم؛ فما القيم والأعراف التى تعين الناس على الحياة فى المجتمع، وعلى التواصل بين بعضهم وبعض، وعلى أن يسلكوا بصفة عامة على نحو ما يسلكون؟ وإذا حاول أحد الإجابة عن هذه الأسئلة كانت النتيجة حقلاً معرفياً يختلف كل الاختلاف عن ذلك الحقل الذى يجيب عن الأسئلة المتعلقة بالأسباب التاريخية للأحداث المختلفة. وقد قرر **سوسير** ومعاصراه السيادة لهذا النمط من البحث، الذى يسعى وراء النظام الكامن دون الأسباب الفردية، فيسرا بذلك القيام بدراسة أشمل وأكثر ملاءمة للتجربة البشرية.

ثانياً: ساعد **سوسير** من خلال المثال المنهجى الذى قدمه، والأفكار التنبؤية التى طرحها، على إخراج السيميوطيقا إلى الوجود، أى العلم العام للعلامات ونظم العلامات، وعلى ظهور البنيوية؛ وهى تيار مهم فى علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) المعاصر وفى النقد الأدبى، كما هو مهم فى العلوم اللسانية.

ثالثاً: يقدم إلينا **سوسير** فى ملاحظاته المنهجية وفى تناوله العام للغة صياغة واضحة لما يمكن أن نسميه الاستراتيجيات الشكلية للفكر **الحداثى**؛ أى الطرق التى حاول بها العلماء والفلاسفة والفنانون والكتاب الذين كانوا يعملون فى إبان المرحلة المبكرة من هذا القرن أن يتواءموا مع كون معقد وضبابى: كيف يتسنى للمرء أن يتعامل – منهجياً – مع العماء البادى فى العالم الحديث؟ وقد طرح هذا السؤال فى مجالات متنوعة، وكانت الإجابات التى قدمها **سوسير** نموذجية، وهى أنك لا تستطيع أن تأمل فى الوصول إلى رؤية للأشياء مطلقة أو إلهية، ولكن يتعين عليك أن تختار منظوراً، ومن خلال هذا

المنظور فإن الأشياء أحرى أن تُحدد عن طريق ما بين بعضها وبعض من علاقات، منها عن طريق نوع بعينه من الكيانات الجوهرية. وبهذا يعيننا **سوسير** على فهم استراتيجيات الفكر **الحداثي** في وضوح منقطع النظير.

وأخيراً فإن تناول **سوسير** للغة يركز على المشكلات التي تعد في الصميم بالنسبة إلى طرق التفكير الجديدة في الكائن البشري، وعلى وجه الخصوص في العلاقة الحميمة بين اللغة والعقل. فإذا كان «الإنسان» بحق «حيواناً ناطقاً»، أي مخلوقاً تأخذ ممارساته للحياة طابعها المميز عن طريق ما يقوم به من عمليات التشكيل البنائي للأشياء والتفريق بينها؛ تلك العمليات التي تتجلى في أوضح صورها في اللغة البشرية، فإن **سوسير** هو الذي قادنا في طريقه هذا. فإذا نحن تحدثنا عن الميل البشري إلى تنظيم الأشياء في أنساق يمكن عن طريقها أداء المعنى، فإننا نضع أنفسنا عندئذ على طريق طراز من التفكير السوسيري بمعنى الكلمة.

وهذه الإضافات التي أضافها **سوسير** – في مجال العلوم اللسانية، والعلوم الاجتماعية بعامة، والسيميوطيقا والبنيوية، والتفكير الحداثي، وفي مجال فهمنا للكائنات – تجعل منه شخصية أصيلة في التاريخ العقلي الحديث. ومن ثم ينبغي لهذا الكتاب أن يتسع فيشمل العلوم اللسانية، والسيميوطيقا، والفلسفة، والعلوم الاجتماعية، إذا كان الغرض منه تحديد ما لسوسير من أهمية. لكن المفارقة أن **سوسير** نفسه لم يكتب شيئاً له أهمية عامة؛ فكل ما نشره يتحدد في كتاب عن نظام حرف العلة في اللغة الأوربية الهندية القديمة، ورسالة للدكتوراه عن استخدام حالة الإضافة في اللغة السنسكريتية، وحفنة من الأبحاث يغلب عليها الطابع التقني، كما أنه لم يخلف وراءه كنزاً غنياً من الكتابات غير المنشورة. وقد قام تأثيره في مجال العلوم اللسانية، وفيما وراءها، على أساس شيء لم يكتبه قط. لقد ألقى بين عام ١٩٠٧ وعام ١٩١١، حين كان أستاذاً في جامعة جنيف ثلاث سلاسل من المحاضرات عن العلوم اللسانية العامة، وبعد وفاته قرر تلاميذه وزملاؤه أن دروسه ينبغي ألا تترك للضياع، وشكلوا من مجموعات مختلفة من المذكرات مجلداً

سموه «**دروس في علم اللغة العام**» Cours de linguistique générale.

وسيكون لزاماً على أن أقول فيما بعد ما هو أكثر من هذا عن أصل هذه الدروس الغريب، وعن الطريقة التى شكل بها النص المنشور لها، ولكننى أذكر الآن أن المسألة المهمة هى أنه كائنة ما كانت أهمية **سوسير** العامة بالنسبة إلى الفكر الحديث – وهى أهمية ماخوذة فى الحسبان – فقد كان أول الأمر وآخره، وقد يكون على وجه الحصر، عالم لغة ودارساً للغة. والشخص الذى لم يُتَح له أن يعرف **سوسير** إلا من خلال شهرته بوصفه مؤسس العلوم اللسانية الحديثة، والمروِّج لمفهوم جديد للغة، ومن خلال ما قدمه من إلهام لعلماء الأنثروبولوجيا ونقاد الأدب، ربما توقع أن يجد فى **دروس فى علم اللغة العام** كتاباً مليئاً بالقضايا الكلية العريضة والملاحظات اللافتة، عن طبيعة اللغة والعقل، والنظريات المتقنة والرائعة المتعلقة بالسلوك الاجتماعى والتواصلى. والواقع أنه ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا التوقع. إن ما يصدم المرء فى **الدروس** صدمة أشد ما تكون عنفاً هو عناية **سوسير** الدائبة والمدققة بأسس موضوعه.

وتتخذ عناية **سوسير** بطبيعة اللغة وأسس العلوم اللسانية شكل التحقيق فى الفروض التى نفرضها عندما نتحدث عن اللغة. وعلى سبيل المثال، إذا أنت صنعت ضجيجاً، ثم فى وقت آخر صنعت أنا ضجيجاً، فما الشروط التى تُحل لنا أن نقول إننا تلفظنا بالكلمات نفسها؟ وقد يبدو لنا هذا النوع من الأسئلة تافهاً، وربما مال المرء إلى رفضها بوصفها مماحكات لا معنى لها، وذهب إلى أننا **نعرف** فى بساطة ما إذا كان اثنان من الناس قد تلفظا بالكلمات نفسها أو لم يتلفظا بها، ولكن المسألة هى: كيف نعرف؟ وماذا تتضمن معرفتنا لهذا؟ ذلك بأن ما هو متضمن كائنا ما كان، هو جزء من معرفتنا باللغة؛ معرفتنا بعناصر هذه اللغة. وهذا النوع من الأسئلة بمنأى عن التفاهة؛ فإذا كان علينا أن نحلل لغة ما، وجب علينا أن نكون قادرين على تشكيل فكرة واضحة ومتماسكة عن الوحدات أو العناصر المكونة لهذه اللغة. فإذا كان علينا أن نفكر – على سبيل المثال – فى «الكلمة» بوصفها عنصراً لغوياً، كان لزاماً علينا أن نعرف كيف نقطع

بأن شخصين قد تلفظا بالكلمة نفسها، على الرغم من أن ما أحدثاه من أصوات مادية فعلية كان مختلفاً.

إن سوسير يطرح أسئلة جوهرية وفاحصة، أخفق علماء اللغة قبله فى طرحها، كما أنه يقدم الإجابات التى أحدثت ثورة فى طريقة دراسة اللغة. ومع أن الحلول والتعريفات التى قدمها ربما بدت أول الأمر لا أهمية لها إلا لدى طلاب العلوم اللسانية، فإن لها تأثيراً مباشراً على المشكلات الجوهرية الخاصة بما يسميه الفرنسيون « العلوم الإنسانية »؛ أى الحقول المعرفية التى تتناول عالم الأشياء والأفعال ذوات المعنى (فى مقابل الأشياء والأحداث المادية ذاتها). ولقد مهدت أفكار سوسير حول العلامة وحول نظم العلامة Sign - systems السبيل لدراسة عامة للطرق التى تُنظِّم التجربة الإنسانية وفقاً لها.

وهذا المفهوم الأوسع هو بلا شك أعظم أهمية لدى قراء هذا الكتاب من المجادلات حول الطبيعة الدقيقة لتقسيماته وتصنيفاته اللغوية؛ ومن ثم فسوف تهدف المناقشة دائماً فى الفصول الآتية إلى الوصول إلى موضوعات أوسع نطاقاً. ولكن إذا كنا مطالبين بأن ندرك المعانى الضمنية لأفكار سوسير، صار لزاماً علينا أن نقتفى أثر منطق تفكيره فى شىء من التفصيل. ينبغى أن نرجع مع سوسير إلى المبادىء الأولى، وأن نطرح أسئلة أولية تتعلق باللغة البشرية، وبطبيعة العلامة، وبماهية العناصر اللغوية. ينبغى أن نبدأ باستكشاف نظرية سوسير فى اللغة.

وليس هذا بالعمل الهين؛ إذ إنه يتطلب شرحاً تفصيليًّا. وكونه عملاً غير هين إنما تكشف عنه بصورة كافية حقيقة أن سوسير نفسه لم يشعر أنه فى الوضع الذى يمكنه من كتابة دروس فى العلوم اللسانية العامة. ولو أنه أيقن من أنه قد حل المشكلات الجوهرية فى العلوم اللسانية بطريقة لا لبس فيها؛ ولو أنه لم يشعر بأنه كان ما يزال يتلمس طريقه نحو صياغة مُرضية للأفكار التى أومأ إليها، لكان بلاشك قد كتب هو نفسه الكتاب.

وحيث إنه لم يصنع هذا، كان لزاماً علينا أن نبذل الجهد لكي نقبض على تفكير لم يخرج إلى الوجود كاملاً بعد، ولكنه كان قادراً - وحتى وهو مايزال فى طور النشأة - على ممارسة تأثير قوى على الأجيال المتعاقبة من علماء اللسان.

وعلى هذا فإن مهمتنا الأولى، بعد أن نلقى نظرة سريعة على حياة **سوسير** وعلى الظروف التى أدت إلى نشر **الدروس**، هى أن نستكشف نظرية **سوسير** فى اللغة، فنبدأ بالمبادىء الأولى، ونعيد بناء الأسس الخاصة بالعلوم اللسانية الحديثة. وحين نكون قد تهيأنا على هذا النحو، يصبح فى وسعنا إنجاز المهمة الثانية التى تعد أساسية إذا كان لنا أن نفهم **سوسير** ومعنى العمل الذى قام به. لقد نشأت **الدروس** نتيجة لعدم اقتناع **سوسير** بالأسس النظرية للعلوم اللسانية على نحو ما كانت تمارس فى ذلك الوقت؛ فكيف كانت حال العلوم اللسانية عندما نظر فيها **سوسير**؟ وكيف يتواءم عمله مع تاريخ العلوم اللسانية؛ أى تاريخ التفكير فى اللغة؟ وعندئذ نستطيع أن ننقلب من الماضى إلى الحاضر والمستقبل، وأن نحدد معنى عمل **سوسير** فيما يتعلق بالسيميوطيقا، أى بعلم العلامات العام، الذى توسمه **سوسير**، وإن لم يبدأ فى التشكل إلا بعد مرور سنين طويلة على وفاته.

وهكذا فإن متابعة ما قدر لأفكار **سوسير** فى مجال العلوم اللسانية والسيميوطيقا من حسن الطالع، اقتفاء لما كان لها من تأثير فعلى، هى بلاشك عملنا الأساسى، ولكننا إذا أردنا أن نوجز ما يعنيه **سوسير** بالنسبة إلى فكر القرن العشرين، كان لزاماً علينا كذلك أن نبرز تلك الجوانب من عمله، التى كثيراً ما أسىء فهمها أو أهمل شأنها، لأنها لم تظفر فى **الدروس** بصياغة كاملة. وعلى هذا النحو ربما حاولنا تأكيد أن **سوسير** لا يعد شخصية مهمة فى حقبة الماضى القريب فحسب، بل يعد كذلك، أو على وجه الخصوص إن شئنا، حضوراً عقليًّا رئيسياً فى وقتنا الراهن.